الأمـم المتحـدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٥٦٤**

الخميس، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فوتو – برناليس	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	الأرجنتين	السيد مايورال
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيدة تاج
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد ماتولاى
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد شينيو
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالإنابة للبعثة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة (S/2006/868)

06-60928 (A)



رسالة مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالإنابة للبعثة الدائمة لأذربيجان لدى الأمم المتحدة (S/2006/869)

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة (S/2006/871)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالإنابة للبعثة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة (S/2006/868)

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لأذربيجان لدى الأمم المتحدة (S/2006/869)

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة (S/2006/871)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن ابلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أذربيجان وإسبانيا وإسرائيل وباكستان وتونس والجزائر والسودان وفنلندا وكوبا ولبنان وماليزيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية والنرويج واليمن، يطلبون فيها دعوهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد كرمون (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن ابلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بصفتها الوثيقة S/2006/873، ونصها كما يلي:

”يشرفني أن أطلب، وفقا للممارسة السابقة، أن يوجه مجلس الأمن دعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد يوم الخميس، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

أقترح، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى الاشتراك في الجلسة وفقا للنظام الداخلي والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد منصور (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أيضا أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ من ممثل السنغال، نصها كما يلي:

”بصفتي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن أن يوجه إلي دعوة للاشتراك في المناقشة بشأن الحالة في الشرق

الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن''.

وفقا للممارسة السابقة في هذا الشأن، أقترح أن يوجه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو سعادة السيد بول بادجي إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة أنجيلا كين، الأمينة العامة المساعدة للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للطلبات الواردة في الرسائل المؤرخة ٦ و ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي قطر وأذربيجان وكوبا وعممت بصفتها الوثائق S/2006/868 و 869 و 871، على التوالي.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية تقدمها السيدة أنجيلا كين، الأمينة العامة المساعدة للشؤون السياسية.

وأعطيها الكلمة الآن.

السيدة كين (الأمينة العام المساعدة للشؤون السياسية) (تكلمت بالانكليزية): صباح أمس، الأربعاء في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي حوالي الساعة ٥/٣٠، أطلقت القوات الإسرائيلية ١٢ إلى ١٥ قذيفة على شمال غرب بيت حانون في شمال قطاع غزة. واستمر القصف لمدة ٣٠ دقيقة وتم تدمير مترل. وقتل على الأقل ١٨ فلسطينيا، بمن فيهم ثمانية أطفال وسبع نساء. وأصيب بجراح ٥٥ شخصا آخر.

لقد وقع هذا الحادث عقب قيام قوات الدفاع الإسرائيلية طوال أسبوع بعملية عسكرية في شمال غزة. وبدأت العملية، التي أطلق عليها الاسم الرمزي سحب الخريف، في الساعات الأولى من يوم الأربعاء في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، حينما اقتحمت قوات الدفاع الإسرائيلية بيت حانون بالدبابات والمركبات المدرعة. وبقيت القوات الإسرائيلية هناك لمدة أسبوع وقامت بعمليات اعتقال وتفتيش من مترل إلى مترل وبعمليات عسكرية. وخلال هذه الفترة، منعت قوات الدفاع الإسرائيلية التنقل داخل بيت حانون وخارجها وفرضت حظرا صارما للتجول على سكان بيت حانون. ووفقا لقوات الدفاع الإسرائيلية، كان المقصود بالعملية ''منع وإرباك إطلاق الصواريخ على إسرائيل وتدمير البنية التحتية للإرهاب في منطقة بيت حانون''. وانسحبت قوات الدفاع الإسرائيلية من بيت حانون يوم الثلاثاء في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، قتل ٨٢ فلسطينيا خلال العمليات في غزة بين ١ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان ضمن القتلى ٢١ طفلا، و ١٢ امرأة، و ٤٩ رجلا. وأصيب ٢٦٠ فلسطينيا آخر بجروح. ووفقا لقوات الدفاع الإسرائيلية، كان ٥٧ من الذين قتلوا في غزة هذا الأسبوع ''إرهابيين مسلحين''. كما أن قوات الدفاع الإسرائيلية استولت على عدد كبير من الأسلحة. وقتل جندي إسرائيلي

واحد وجرح جندي آخر على الأقل خلال العمليات العسكرية في غزة.

وواصل المسلحون الفلسطينيون إطلاق الصواريخ على إسرائيل خلال الأسبوع. ووفقا لحكومة إسرائيل، تم إطلاق ٥٢ صاروخا وقذيفة هاون باتجاه إسرائيل بين ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، انفجر منها ٣٥ صاروخا وقذيفة في إسرائيل، وخاصة في مدينتي سيدروت وآشكيلون. وأصيب خمسة مدنيين إسرائيليين على الأقل من جراء هذه الصواريخ. وسقطت ثلاثة صواريخ على الأقل اليوم، ولكن لم يصب أحد بأذى.

وتدهورت الحالة الإنسانية في بيت حانون خلال الأسبوع. وكانت معظم مناطق المدينة بدون كهرباء وماء، ووقع تدمير واسع للبنية التحتية. وتم هدم ١٨ منزلا على الأقل، ومسجد ومكاتب لمنظمة غير حكومية، وأصيب بأضرار ١٥٠ منزلا آخر وتسعة ممتلكات تجارية. وما زالت المستشفى تزاول عملها، ولكن خدمات الرعاية الصحية الأولية توقفت عن العمل، لأن الموظفين الصحيين لم يكونوا قادرين على مغادرة منازلهم.

وتمكنت وكالات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للهلال الأحمر من توفير الأغذية والمياه والحليب المجفف، والوقود ولوازم النظافة الصحية في ثلاث مناسبات خلال الأسبوع، حينما رفعت قوات الدفاع الإسرائيلية حظر التجول لفترة وجيزة للسماح بإمكانية وصول المساعدات الإنسانية. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قتل مساعدان طبيان متطوعان تابعان لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بعد النيران التي أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلي على بيت لاهيا حينما كانوا يضطلعون بمهامهم الطبية الطارئة. وكان الأشخاص المعنيون ووسيلة نقلهم يضعون علامات واضحة تحمل شعارا مميزا يمنحهم الحماية بموجب اتفاقيات جنيف.

ومنذ أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية العملية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، ما انفكت الأمم المتحدة على اتصال مع الحكومة الإسرائيلية على أعلى المستويات لتعرب عن القلق حيال الحالة في غزة. ورئيس وزراء إسرائيل أعطى تأكيدات للأمين العام خلال عطلة نهاية الأسبوع أنه لن يتم القيام بأي عملية لا تكون ضرورية لوقف إطلاق الصواريخ بأيدي أفراد المليشيات. وفي يوم الثلاثاء، أعلنت قوات الدفاع الإسرائيلية أن عملية اقتحام بيت حانون آخذة في الانتهاء. ولكن المدفعية الإسرائيلية واصلت الهجمات أمس.

وكانت الأمم المتحدة على اتصال بأعضاء الحكومة الإسرائيلية مرة أخرى أمس بغية التأكيد مجددا على الدعوة إلى ضبط النفس والحاجة العاجلة إلى حماية المدنيين.

وأعرب الأمين العام علنا عن صدمته حين بلغه نبأ حادث الأمس وقدم تعازيه لأسر الضحايا. وأصدر منسقه الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ألفارو دي سوتو، أيضا بيانا في نفس اليوم. وأعرب رئيس الوزراء أولمرت ووزير الدفاع بيريز بالأمس عن أسفهما لوفاة المدنيين الفلسطينيين. وأعلن رئيس الوزراء أولمرت أيضا وقف القصف المدفعي لقوات الدفاع الإسرائيلية انتظارا للتحقيق في ملابسات هذا الحادث الأخير.

وأرجأ الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء اسماعيل هنية أمس محادثاتهما بشأن إقامة حكومة فلسطينية جديدة ”إلى إشعار آخر“. وقد كانت المباحثات مكثفة خلال الأسبوع الماضي، وكان رئيس الوزراء والرئيس قد اتفقا من حيث المبدأ يوم الاثنين على صيغة لتشكيل الحكومة الجديدة وبرنامجها.

وفي الوقت ذاته، في دمشق، طالب قائد حماس المقيم بالمنفى خالد مشعل، بتجديد الهجمات على إسرائيل. وحث الجماعات المتشددة الأخرى على الانضمام إلى النضال.

والحادث الذي وقع في بيت حانون يوم الأربعاء مروّع. فقد لقي رجال ونساء وأطفال لا يشكلون أي خطر مصرعهم في أثناء نومهم بمنازلهم. ومع أن هذا الحادث غير عادي في مداه، إلا أن هذه ليست المرة الأولى التي ينجم فيها عن عملية عسكرية إسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة عدد كبير من الخسائر في صفوف المدنيين.

وقد أعرب الأمين العام مرارا عن قلقه العميق إزاء ارتفاع حصيلة الموت التي تسببها العملية العسكرية الإسرائيلية في شمال غزة، بالنظر إلى أن هذه العمليات ينتج عنها خسائر بين المدنيين لا محالة. وذكّر الأمين العام كلا الجانبين بالتزاماتهما بموجب القانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بحماية المدنيين في الصراع المسلح، وأكّد مجددا مناشدته الحكومة الإسرائيلية أن توقف عملياتها العسكرية في غزة دون إبطاء.

وأحاط الأمين العام علما بما جاءت به التقارير من إعلان الحكومة الإسرائيلية عن إجراء تحقيق كامل في هذا الحادث الأخير، ويتطلع إلى أن يتوصل إلى نتائج في وقت قريب. ونرى في هذا التحقيق فرصة لكي تتدبر إسرائيل ليس التداعيات الواضحة في المجال العسكري والخاص بالعمليات فحسب، وإنما أيضا سياسة الضغط العسكري بصفة عامة، التي اتضح تماما أنها لا تأتي بالهدف المنشود وهو وقف الهجمات الصاروخية. ويلزم الفلسطينيين أكثر من أي وقت مضى فسحة من الوقت يستريحون فيها من الحصار المفروض عليهم حتى يتمكنوا من رؤية مخرج تفاوضي ذي مصداقية في الأفق.

وقد أدانت الأمم المتحدة مرارا إطلاق الفلسطينيين للصواريخ. ونفعل ذلك مرة أخرى اليوم، إذ نلاحظ أن المتشددين الفلسطينيين قد أطلقوا عددا كبيرا من الصواريخ باتجاه إسرائيل خلال الأسبوع الماضي. ومن الأهمية بمكان أن تتضافر القوى الفلسطينية المسؤولة في العمل على التأكد من وقف الهجمات المسلحة. وهذا أحد الأسباب لاستمرار الأمم المتحدة وشركائها في المجموعة الرباعية في تشجيع جهود الرئيس عباس الرامية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية. فهذه الحكومة الجديدة خير طريقة يعالج بها الفلسطينيون مسألة القانون والنظام.

ويحدونا أمل في أن يتوقف كل من الإسرائيليين والفلسطينيين برهة في أعقاب مأساة الأمس ببيت حانون ويفكروا في أن الصراع بينهما لن يحل بالقوة وأنه لا بد من إيجاد سبل للدخول في مفاوضات. ومن ثم فنحن نجدد نداءنا بالعودة إلى الحوار بصفته المخرج الوحيد من دوامة العنف الراهنة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي يا سيدي الرئيس في البداية بتهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ولدينا ثقة بأن المجلس بقيادتكم القديرة لن يدخر وسعا في التصدي للمسائل الحرجة الكثيرة المعروضة عليه في هذه الفترة. كما نود أن نهنئ سفير اليابان على إدارته أعمال المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود كذلك أن أتوجه بالشكر إلى السيدة كين على إحاطتها الإعلامية.

وقبل أن أستمر في بياني أود أن أتوجه أيضا بالشكر إلى أعضاء المجموعة العربية وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي على طلبهم عقد هذه الجلسة الجيدة التوقيت لمجلس الأمن. ويمثل عدد الأعضاء في هذه المجموعات الأغلبية الساحقة من بلدان الأمم المتحدة التي تعتمد على أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

لقد واصلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وكثّفت على مدى الأسبوع الماضي عدوانها العسكري الهمجي على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة. ويجري ارتكاب الانتهاكات الصارخة والخروقات الجسيمة للقانون الدولي، أي جرائم الحرب، من جانب القوة القائمة بالاحتلال ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في كل يوم بدون استثناء، بما في ذلك في هذه اللحظة ذاتها. وأرى من الضروري أن أشير أمام المجلس إلى أن القتل المتعمد يسبب معاناة كبيرة وأذى خطيرا للأبدان والصحة، وأن التدمير واسع النطاق للممتلكات والاستيلاء عليها، دون أي ضرورة عسكرية تبرر ذلك، والمضطلع بهما على نحو متعمد وغير مشروع، هما من بين الأفعال التي يعتبر أنها تشكل انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة.

وفي هذا الصدد، وفي انتهاك جسيم للاتفاقية التي تنظم الاحتلال العسكري، وفي انتهاك خطير للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي، تستمر إسرائيل في استعمال القوة المفرطة والعشوائية ضد المدنيين الفلسطينيين، فتقتل الرجال والنساء والأطفال، وتدمر عن قصد منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة. ولا يزال الشعب الفلسطيني الأعزل الذي لا يتمتع بحماية المجتمع الدولي يعاني العقاب من سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته العنيفة والفتاكة.

ومذبحة المدنيين الفلسطينيين الأبرياء بالأمس على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية في بيت حانون بشمال قطاع غزة هي أحدث وأصدق تصوير لدناءة ووحشية سلوك القوة القائمة بالاحتلال وأفعالها. فبينما كان الضحايا نائمين دون حماية في أسرّتهم، أطلقت الدبابات الإسرائيلية وابلا من نيرانها وقصفت حي الكفارنة السكني. وأودت هذه المجزرة بحياة ١٩ من المدنيين الفلسطينيين، منهم ١٦ فردا من أسرة واحدة، هي عائلة العثامنة. ومن بين الضحايا رضيع عمره شهر واحد، ورضيع عمره عام واحد، وسبعة أطفال وست نساء. واستيقظ الناجون من الهجوم على المشاهد الرهيبة للدم والأعضاء البشرية المتناثرة في أرجاء حيهم.

ولم يتمكن أفراد الخدمات الطبية الفلسطينيون حتى الآن من التعرف على عدة ضحايا لأن كمية المتفجرات التي استخدمتها السلطة القائمة بالاحتلال ونوعيتها غير التقليدية خلفت حروقا شديدة في معظم أجساد القتلى وهشمت أعضاءهم وشوهتها. ويصر الأطباء في قطاع غزة على أن هذه الأنواع من الإصابات الشديدة تنشأ عن أشنع أنواع الأسلحة الفتاكة التي تطلقها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على سكان غزة المحاصرين طيلة الأشهر الستة الماضية.

هذا هو الإرهاب. وهذا هو إرهاب الدولة. وهذه جرائم حرب يجب أن يحاسب مرتكبوها بموجب القانون الدولي. وما رأيناه اليوم، وفي الأيام والأشهر الأخيرة، من دماء المدنيين الفلسطينيين التي تسيل في الشوارع، وتدمير منازلهم، وإهانتهم المستمرة، ومعاناتهم وتعرضهم للعقاب الجماعي، هو بالضبط ما يتعرض له الشعب الفلسطيني منذ قرابة ٣٩ عاما من العدوان الإسرائيلي. إنه وابل متصل من جرائم الحرب وإرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، التي يجب أن يحاسب المجتمع الدولي عليها السلطة القائمة بالاحتلال.

يجب وضع حد لخروج إسرائيل على القانون وإفلاتها من العقاب، ويجب منح الشعب الفلسطيني حقوقه بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الحق في الحماية، باعتبارهم سكاناً مدنيين تحت الاحتلال.

والمذبحة الأخيرة في بيت حانون جاءت بعد أقل من ٢٤ ساعة من إعلان قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاء

عدوانها في المنطقة، الذي شنته منذ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. إن السلطة القائمة بالاحتلال تدمر الأسر والأرواح بالجملة، بينما تواصل شن هجماتها العسكرية.

وقد قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أكثر من ١٠٠ فلسطيني وأصابت ما يزيد على ٣٥٠ آخرين خلال الثمانية أيام الماضية وحدها. ومنذ نهاية حزيران/يونيه، قُتل أكثر من ٤٥٠ فلسطينياً في قطاع غزة، مما جعل الموت والحداد والحزن طقساً شبه يومي للسكان في غزة. وإراقة الدماء والخسارة التي سببتها السلطة القائمة بالاحتلال فادحة حقاً، لأن إسرائيل خرقت جميع التزاماتها كسلطة قائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي. فقد انتهكت جميع قواعد ومعايير القانون الدولي بصورة سافرة، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وبصراحة، فإن من أكثر الجوانب المؤسفة لما يحدث في غزة أن فلسطين بعثت برسائل لا حصر لها إلى جميع أعضاء مجلس الأمن و لم يفعل المجلس شيئاً. ووصفنا في هذه الرسائل الحالة البائسة التي أُجبر الشعب الفلسطيني على العيش في ظلها نتيجة الأعمال الوحشية للسلطة القائمة بالاحتلال. كما حذرنا من أن عدم وجود موقف واضح وقوي للمجتمع الدولي يطالب بالوقف الفوري للعدوان العسكري الإسرائيلي سيؤدي إلى المزيد من المجازر للشعب الفلسطيني.

وصدر ذلك التحذير أيضاً عن الرئيس محمود عباس الذي دعا مجلس الأمن والمجتمع الدولي مراراً إلى تحمل مسؤولياتهما ووقف جرائم إسرائيل الوحشية. ورغم ذلك، لم يفعل مجلس الأمن شيئاً و لم يدعم السلم والأمن الدوليين و لم يوفر الحماية لأرواح المئات من المدنيين الفلسطينيين. والتغاضي عن الأعمال الهمجية التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال يخلق ثقافة الإفلات من العقاب بين الإسرائيليين.

وينبغي أن نلفت الانتباه إلى أن كل ذلك قد حدث بينما كان الرئيس محمود عباس يبذل كل جهد ممكن لضمان اتفاق جميع الأطراف الفلسطينية على الوحدة الوطنية وتعزيز الهدوء. وما زال الرئيس عباس يدعو إلى منح الدبلوماسية فرصة لإنقاذ الكثير من الأرواح على الجانب الفلسطيني وعلى الجانب الإسرائيلي أيضاً. غير أن الطريقة التي ردت بها إسرائيل بإلحاق المزيد من المعاناة والخسارة بالشعب الفلسطيني ومواصلة زعزعة استقرار الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها، أي في المنطقة بأسرها، تجعل هذه بوضوح مسألة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين.

ولا بد لنا أن نقول إننا لا نقبل البيانات البغيضة المتكررة من جانب المسؤولين الإسرائيليين التي يبدون فيها "أسفهم" أو "اعتذارهم" عن ارتكاب هذه الفظائع بحق شعبنا. وهي تأسف طبعاً لفقدان أرواح مدنية، لا سيما الأطفال. وهل توجد دولة متحضرة لا تأسف لذلك؟. وإسرائيل تسارع دوماً بالرد باستخدام كلمات تحتمل معنيين. ومع ذلك، فإن قوات الاحتلال التابعة لها تواصل في ذات الوقت ارتكاب الجريمة تلو الأخرى بثقافة الإفلات من العقاب. وعندما يواجه مجرم اتهامات أمام محكمة، فإنه غالباً ما يدافع عن نفسه أمام القاضي، مبدياً أسفه العميق. ولكن في نظام عدالة حقيقي، سيقول له القاضي "كلمة آسف غير كافية، ولا بد من عقابك". ولذلك، لا بد من تقديم مرتكبي الجرائم للعدالة.

وكما قلت في مستهل بياني، فإن قتل وإصابة المدنيين بصورة متعمدة يشكل خرقاً خطيراً للقانون الدولي – أي جريمة حرب. ولا شك في أن إسرائيل ترتكب بذلك جرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني بصورة متكررة. وعليه،

فقد آن الأوان لاتخاذ إجراء فوري من جانب مجلس الأمن. وعدم اتخاذ إجراء هذه المرة سيلحق أكبر الضرر بمصداقية المجلس. فكم عدد الفلسطينيين الذين يتعين أن يُقتلوا قبل أن يتحرك مجلس الأمن؟ كم أسرة فلسطينية ستعاني الإبادة التامة على يد السلطة القائمة بالاحتلال؟

لقد فاض الكيل ولا يمكن لمجلس الأمن أن يستمر في التزام الصمت والتقاعس عن العمل عندما يتعلق الأمر بأرواح الشعب الفلسطيني. وإذا لم يف مجلس الأمن بالتزاماته ويوقف العدوان الإسرائيلي، لن يؤدي ذلك إلا إلى توطيد ثقافة الإفلات من العقاب لدى السلطة القائمة بالاحتلال ولن يكون إلا على حساب المزيد من أرواح الفلسطينيين الأبرياء. ونحن على ثقة من أن هذا الأمر ليس في نية أعضاء مجلس الأمن.

إننا ندعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى الإعراب عن إدانته القوية للعدوان المستمر والمذبحة التي وقعت في بيت حانون. وندعو إلى الوقف الفوري لهذا العدوان والانسحاب الفوري لقوات الاحتلال إلى المواقع التي كانت ترابط فيها قبل ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وندعو كذلك إلى إجراء تحقيق في المذبحة وإلى وقف متبادل لإطلاق النار وإلى إرسال قوة مراقبين تابعة للأمم المتحدة لرصد ومراقبة وقف إطلاق النار.

ويجب على المجتمع الدولي، وبالأخص مجلس الأمن، مساءلة الحكومة الإسرائيلية عن التزاماتها القانونية والسياسية بموجب القانون الدولي، وعليه كذلك أن يضمن التزام إسرائيل بمبادئ اتفاقية جنيف الرابعة والوقف التام لعدوانها العسكري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في قطاع غزة. والشعب الفلسطيني – الأطفال الفلسطينيون – في انتظار رد المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد كرمون (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): إن ما أتى بنا إلى هنا اليوم هو تصاعد الحالة في غزة، عقب الهجمات الإرهابية المستمرة ضد إسرائيل ورد بلادي دفاعاً عن النفس. وفي سياق العملية، وقعت حادثة مأساوية، قتل مدنيين بطريق الخطأ في بيت حانون. ورغم التشكيك الذي استمعنا إليه قبل بضع دقائق على لسان المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية في رد فعلنا العلني على الحادثة، أود أن أؤكد لكم، سيدي، ولأعضاء مجلس الأمن الأسف والندم العميقين لحكومة إسرائيل وشعبها على وفاة مدنيين أبرياء. إننا نشعر بحزن عميق إزاء تلك الحادثة الفاجعة. وقد عرضنا على السلطة الفلسطينية، مساعدة إنسانية عاجلة ورعاية طبية فورية للمصابين كما صدرت الأوامر بإجراء تحقيق فوري ووقف القصف المدفعي. اسمحوا لي أن أؤكد للمجلس أن إسرائيل تبذل قصارى جهدها لضمان عدم تكرار هذه المآسي.

ورغم أن المدنيين الفلسطينيين الذين قُتلوا في هذا الحادث ربما قُتلوا بنيران إسرائيلية، فإنهم في واقع الأمر ضحايا لإرهاب حماس. وخلال الحرب – وحتى لا يُخطئنّ أحد، فإن الأوقات الصعبة التي نعيشها تمثل بحق زمن حرب، حرب ضد الإرهاب – حيث قد تقع حوادث مؤسفة. ولكن لو لم يستمر الإرهاب الفلسطيني في مهاجمة الإسرائيليين ولو توقف إطلاق صواريخ القسام وقذائف الهاون من غزة على إسرائيل، لم يكن حادث بيت حانون ليقع مطلقاً. وثمة حاجة إلى قرار وحيد: يجب على حكومة السلطة الفلسطينية أن تقرر وقف استخدام الإرهاب كوسيلة لتحقيق أهدافها.

عندما غادرت إسرائيل غزة قبل أكثر من عام، انتظرنا نحن، كما انتظر المجتمع الدولي، أن نرى كيف سيستفيد الفلسطينيون من تلك الفرصة التاريخية. أتراهم يضطلعون بأعباء مصيرهم ويغتنمون اللحظة السانحة لتحسين حياتهم؟ هل يسيرون في سبيل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، تعيش، جنبا إلى جنب، بأمن وسلام مع إسرائيل كجارة لهم؟

من المؤسف أن يكون الواقع قد أثبت أنه مغاير لذلك بصورة محزنة: فقد أصبحت غزة مركزا لقيادة منظمات الإرهاب؛ وأصبحت غزة منطلقا للهجمات الإرهابية؛ وصارت غزة محورا لعجلة عربة إرهاب أسيادها، محركيها في الخفاء.

ومنذ أن غادرت إسرائيل غزة، أُطلق أكثر من ١ ٠٠٠ من صواريخ القسام وقذائف الهاون على مجتمعات محلية إسرائيلية في الجنوب، هذا - وأقولها مكررا، منذ أن جلت إسرائيل عن غزة. ولا يزال تهريب الأسلحة، عبر أنفاق عميقة محفورة في الأرض، مستمرا أيضا. ولا يزال العريف جلعاد شليط مخطوفا وفي أيدي إرهابيين.

إن حكومة حماس ترفض تبنّي المبادئ الثلاثة التي حددتها المجموعة الرباعية واعتمدها المجتمع الدولي: الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، والتقيد بالاتفاقات السابقة.

لكن وقاحة حماس أسوأ من رفضها الالتزامات. اسمعوا بانتباه إلى كلمات رئيس وزراء فلسطين الحالي، إسماعيل هنية، الذي قال:

> ”إن لغة الدم هي لغتي، ولا شيء هناك إلا الدماء. لقد كممت فمي فسكت عن فن الكلام، ولندع الرشاش يتكلم“.

أو ماذا بشأن وزير خارجية حماس، محمود الزهار الذي قال:

> ”لن نكتفي لا بتحرير قطاع غزة ولا بتحرير الضفة الغربية أو حتى القدس. ستواصل حماس كفاحها المسلح إلى أن تتحرر أرضنا كلها. نحن لا نعترف بدولة إسرائيل أو حقها في البقاء في بوصة واحدة من أرض فلسطين“.

وقد احتجت إسرائيل أيضا إلى مجلس الأمن وأعضائه ومضت أسابيع على ذلك، منبهة ومحذرة إياهم من تزايد الأخطار في غزة وتصاعد النشاط الإرهابي - كل ذلك ذهب سدى.

ولطالما طُلب من إسرائيل أن تتحلى بضبط النفس. وقيل لنا إن علينا أن نعطي المعتدلين من القادة الفلسطينيين الوقت والمجال الكافيين لتمكينهم من استيعاب حماس وغيرها من المنظمات الإرهابية. ولكن، اسمحوا لي بأن أسأل المجلس: ما هو الوقت الكافي؟ متى يحين الأوان لقول ”كفى“؟ أبعد ١ ٠٠٠ صاروخ؟ أبعد ٢ ٠٠٠ صاروخ؟ متى تكفي كلمة كفى؟

إذا تعلمنا شيئا منذ انسحابنا من غزة، فهو أن المداولات الطويلة والبيانات العامة للصحافة وحتى القرارات لا يمكن أن تغير الواقع في غزة اليوم؛ إن بإمكان الأعمال وحدها أن تغير. وهي تبدأ، أولا وقبل كل شيء، بالتخلي عن الإرهاب وإنهاء العنف ضد إسرائيل.

ولا يمكن للقيادة الفلسطينية أن تطالب بحقوقها الوطنية مع رفضها الاضطلاع بمسؤوليتها الوطنية. لا يمكنها أن ترسي سياستها على أساس الكراهية ولا يجوز لها تأييد الإرهاب. يجب اعتبار السلطة الفلسطينية مسؤولة عما يحدث على أراضيها ولسكانها.

نكرر مرة أخرى ما يجب أن يكون واضحا للجميع: إن إسرائيل لا تستهدف المدنيين. عدو إسرائيل ليس الشعب الفلسطيني. أعداؤنا هم الإرهابيون الذين يعتدون على

مواطنينا. والمعادلة بسيطة: إذا توقفت الهجمات من غزة، لن تحتاج إسرائيل إلى الدفاع عن نفسها.

ولا يمكن أن يأتي الأمل والوعد، وتغيير تمس الحاجة إليه حقا إلا من الذين يدركون ثمرة الإرهاب وقيمة مكافآت السلام. وذلك يبدأ بتجديد الالتزامات بحل يقوم على إنشاء دولتين وقبول المبدأ الأساسي القائل إن حقوق كل شعب ينبغي أن تُنال في وطنه وعلى أرضه.

ويجب على المجتمع الدولي أن يرفض العناصر الإرهابية في نطاق السلطة الفلسطينية والقيادة الفلسطينية. وفي نفس الوقت، لا يمكن لهذا المجتمع أن يسمح للمعتدلين بالاختباء وراء الإرهابيين؛ وينبغي أن يهيب بالقيادة المعتدلة أن تمارس صلاحيتها وتمسك بزمام الأمور. قد يكون من غير المريح، بل من الخطر نوعا ما القضاء على المجموعات الإرهابية واعتبارها خارجة على القانون. لكن هذا هو معنى القيادة الوطنية، وهذا ما يفعله القادة الوطنيون. إذا أردتم الحقوق الوطنية، وجب عليكم أن تتحملوا المسؤولية: أن تعترفوا بإسرائيل، وأن تتخلوا عن العنف، وأن تتقيدوا بالاتفاقات السابقة.

إن السماح باستمرار الوضع القائم والسماح للإرهاب بممارسة الوحشية بلا ضابط ليسا إهمالا وحسب؛ إنهما يشكلان تعريفا طائشا للخطر، ولتوقعاتنا الخاصة بالسلام ولمستقبلنا الإقليمي وحتى تهديدا لأسس الكرامة الإنسانية والحق في الحياة.

وفي لبنان، ثمة أسباب كافية تدعو إلى التفاؤل. فالآن، بعد ما يناهز ثلاثة أشهر من اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، نرى تطورات إيجابية في جنوب لبنان. إن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وجه رسالة واضحة، لا لبس فيها، هي أن المجتمع الدولي لن يسمح بقيام دولة ضمن الدولة، سواء كانت حزب الله أو أي منظمة إرهابية أخرى. إن شدة هذه القناعة وهذا التصميم هما اختبار للمجلس. وقد أخذت الاجتماعات المثلثة الأطراف والتنسيق الأساسي تظهر للعيان. وشهدنا الحدث التاريخي، حدث انتشار الجيش اللبناني على كل أراضي لبنان. واليوم، هناك عنوان وحيد، لا التباس فيه في لبنان، وهو حكومة لبنان.

ولكن لا يجوز إعلان النجاح قبل أوانه. فالنجاح لا يتحدد إلا بمدى تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونريد أولا وقبل كل شيء الإفراج الفوري غير المشروط عن جندينا المخطوفين: أودي غولدفاسر وإلداد ريغيف. ومعنا هذا الصباح، هنا في قاعة المجلس، السيدة كرنيت غولدفاسر، زوجة أودي غولدفاسر. إنها هنا لتذكير أعضاء المجلس بأنهم، بتصويتهم مؤيدين القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، تعهدوا ببذل قصارى جهدهم لرؤية جنودنا المخطوفين وقد أُطلق سراحهم. إنها أزمة إنسانية، تتسم بطابع العجلة القصوى، ونحن نطلب إلى المجلس أن يفي بتلك التعهدات وبأن يؤمن تحريرهم.

وثانيا، يجب أن نؤمن البأس والفعالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وأن نحرص على أن يبقى الجيش اللبناني باستمرار منتشرا على جميع أراضيه.

ثالثا، هنالك أسباب تدعو إلى القلق من تهريب الأسلحة عبر الحدود الفاصلة بين لبنان وسورية. إن إعادة تسليح حزب الله لا تنتهك جوهر القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وزخمه فحسب؛ بل تعرّض المنطقة بأسرها إلى خطر فوري. ولا يمكن أن يكون هنا أي غموض في السياسة. يجب تنفيذ الحظر، ويجب اعتبار منتهكيه مسؤولين.

هذه هي دواعي القلق، التي نرجو أن يواصل المجلس رصدها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود تذكير جميع المتكلمين

بضرورة ألا تتجاوز بياناهم خمس دقائق، لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي تريد الإدلاء ببيانات مستفيضة أن توزع النصوص المكتوبة وأن تدلي بنص موجز عند التكلم في قاعة المجلس.

السيد البدر (قطر): أدلي بهذا البيان نيابة عن المجموعة العربية، بوصف دولة قطر رئيسة المجموعة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

أود بداية أن أشكركم، السيد الرئيس، باسم المجموعة العربية على عقد هذا الاجتماع الطارئ لمجلس الأمن للنظر في الاعتداءات الإسرائيلية في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية الأخرى المحتلة بما فيها القدس الشرقية. وكانت المجموعة العربية قد طلبت عقد هذا الاجتماع بعد التصعيد العسكري الخطير الذي قامت به إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ بداية هذا الشهر.

لقد تسبب العدوان الإسرائيلي الأخير بمقتل ما يزيد على ٥٠ من المدنيين وجرح المئات في قطاع غزة والضفة الغربية في غضون أسبوع واحد، وتسبب في تدمير العديد من المرافق الحيوية للشعب الفلسطيني، فيما يعد انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي. وعلى وجه التحديد، يعد ذلك خرقا واضحا ولا لبس فيه للأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، ويتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما امتدت آثار الأعمال العسكرية للجيش الإسرائيلي لتشمل معظم سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أصبحت غزة عبارة عن سجن كبير يعاني فيها السكان من نقص في الاحتياجات الأساسية وتقييد حركة التنقل بشكل كبير، مما زاد من تردي الحالة الإنسانية للسكان الفلسطينيين.

إن الاستخدام المفرط وغير المتوازن للقوة العسكرية والممارسات غير القانونية الأخرى لجيش الاحتلال، مثل إطلاق النار على النساء الفلسطينيات خلال مظاهراتهن السلمية في بيت حانون، تبرهن على أن تلك الحملة العسكرية تتجاوز الهدف المعلن لها، بل تأتي في سياق سياسات القتل والقمع والتخويف والعقاب الجماعي التي تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني. وحق إسرائيل في الدفاع عن مواطنيها لا يقتضي اللجوء إلى هذه الممارسات المفرطة، غير القانونية وغير الإنسانية. وإن تلك الممارسات لا تؤدي إلا إلى تقويض فرص استمرار العملية السلمية.

ومن المستغرب جدا صمت المجتمع الدولي في وجه هذا العدوان السافر وغير المتناسب من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الشعب الفلسطيني الأعزل. فهذا الصمت لا يؤدي إلا إلى تشجيعها على ارتكاب المزيد من الجرائم بحق الشعب الفلسطيني، حتى أن الأمر انتهى بارتكاب مجزرة بحق المدنيين الأبرياء فجر أمس على مرأى ومسمع من العالم، حيث قامت قوات الاحتلال بإطلاق قذيفة مدفعية على حي سكني، مما تسبب في مقتل قرابة عشرين شخصا وجرح أكثر من أربعين معظمهم من النساء والأطفال الأبرياء، وهو ما يشكل استمرارا للانتهاكات التي تقوم بها سلطات الاحتلال بشكل دائم في الأراضي المحتلة، والتي قُتل بسببها أكثر من مائة طفل فلسطيني منذ بداية هذا العام.

إن استمرار استهتار إسرائيل بالقانون الدولي وتحديها السافر لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة يؤدي إلى تآكل الثقة في مصداقية المنظمة الدولية، ويؤدي إلى ارتفاع حالة الاحتقان والإحباط في منطقة الشرق الأوسط مما لا يخدم مصلحة الاستقرار في المنطقة. ولذا فإن هذا المجلس الموقر مطالب بالنهوض بمسؤولياته تجاه صون الأمن والسلم

الدوليين والتحرك الفوري للحد من العنف الدائر في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكذلك، فإننا نطالب الأمين العام بتقديم تقرير إلى المجلس عن الأوضاع الناجمة عن العدوان الإسرائيلي المتواصل على الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما نطالب مجلس الأمن بالدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبإرسال قوة مراقبة دولية. ونطالب كذلك، بأن يبدأ المجلس باتخاذ خطوات محددة وملموسة لإعادة تحريك العملية السلمية الراكدة في الشرق الأوسط وعلى جميع المسارات وضمن الأطر السابقة التي تم التوصل إلى اتفاق بشأنها، وعلى أساس قراراته السابقة في هذا الخصوص ومرجعيات عملية السلام وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

والمجتمع الدولي مطالب بدعم هذا المسعى عن طريق الوساطة، إلى جانب تقديم الضمانات الضرورية، علاوة على الحوافز اللازمة لتنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها، وكذلك العمل على تذليل كافة العقبات التي تواجه التوصل إلى التسوية الشاملة المنشودة.

وأخيرا فإن أقل ما يمكن أن يقوم به مجلس الأمن للاضطلاع بمسؤولياته تجاه هذه الأزمة هو النظر على نحو جدي في مشروع القرار الذي قدمناه بهذا الخصوص.

والآن اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أتكلم بصفتي الوطنية، وأن أدلي ببيان بصفتي ممثل دولة قطر.

في الوقت الذي يعاني الشعب الفلسطيني من تردي الحالة الإنسانية بشكل خطير جراء الحصار المفروض عليه من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلية، والذي لم يراع أبسط حقوق الإنسان، صعدت الحكومة الإسرائيلية منذ بداية الشهر الحالي عملياتها العسكرية في الأراضي الفلسطينية، ولا سيما في قطاع غزة بشكل فاق كل التوقعات.

ولم يقتصر الأمر على تحويل قطاع غزة إلى ساحة معركة كاملة، امتدت آثارها لتشمل جميع السكان، ولا سيما المدنيين العزل، بمن فيهم النساء والأطفال الأبرياء، بل تجاوز ذلك إلى ارتكاب جيش الاحتلال الإسرائيلي لمجزرة فجر أمس بحق المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، راح ضحيتها أكثر من ٢١ قتيلا وأكثر من ٥٥ جريحا، غالبيتهم من النساء والأطفال في بيت حانون. وإن دولة قطر تدين بقوة تلك العملية البشعة التي تشكل خرقا للمواثيق والأعراف الدولية، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب.

ولا بد للمجلس من التصدي لهذه الأزمة المحتدمة وتحمل مسؤولياته نحو صون السلم والأمن الدوليين وحماية المدنيين من القتل والدمار وانتهاك حقوق الإنسان. ويتعين على المجلس إعطاء هذه القضية الاهتمام الذي تستحقه بالمقارنة بالقضايا الأخرى. إن آخر ما يمكننا تصوره هو وقوف المجلس موقف المتفرج إزاء هذا التصعيد الخطير وعدم تحريك ساكن للحد من العنف ودفع العملية السلمية قدما. ومن المفارقات أن يتعامل مجلس الأمن مع قضايا أقل حدة باهتمام أكبر، في الوقت الذي يتجاهل قضية مصيرية قد تكون لها عواقب وتداعيات خطيرة إقليمية ودولية.

لقد شهد القرن الماضي تأجج نار صراعات عديدة تصدى لها المجلس بكل جدية. أما في الشرق الأوسط، فقد ثار بركان الصراع ولم يهدأ. واليوم، وصلت حدة الأزمة في المنطقة إلى أعلى المستويات على الإطلاق. وفي الوقت الذي يستمر سفك دماء الأبرياء بلا هوادة، فإن درجة حرارة العملية السلمية ترتفع وتنخفض بحسب المناخ السياسي في بعض العواصم. وقد تراوح سير تلك العملية ما بين التلكؤ والتوقف التام، مما أدى إلى ضعف الثقة الشعبية بتلك العملية، الأمر الذي أفضى بدوره إلى تفشي الإحباط واليأس. وهذا ما يحتم علينا التوقف للتأمل مليا في

الأسباب الكامنة وراء هذا الفشل والركود الذي وصلت إليه العملية السلمية من أجل وقف دوامة العنف والعنف المضاد.

إن جميع أعمال العنف والابتزاز والتحريض والتدمير تستحق الإدانة بغض النظر عن من يرتكبها. فدماء الشعوب، سواء أكانت عربية أو إسرائيلية أو غيرها، هي دماء محرمة. وفي ظل هذه الأوضاع المأساوية، تتبين ضرورة التعجيل بمواصلة الجهود للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة ودائمة في الشرق الأوسط والقضية المركزية فيها، ألا وهي القضية الفلسطينية، بما يتفق مع المرجعيات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخريطة الطريق. ولا بد إدراك أنه لا يمكن محاربة الفكرة بالقنبلة. فقد أثبتت التجربة أن الجيوش والأسوار لم تعد كافية لتوفير الأمن للمواطنين في عصرنا هذا، ولا سيما في منطقة كالشرق الأوسط. ومن ثم، علينا أن نبحث عن السبل الفعالة لتحقيق الأمن، مع إدراك أن أزمة الشرق الأوسط لن يتم حلها بالقوة بل بالحوار والمنطق.

وقبل أن أختتم بياني، لدي سؤال أود أن أوجهه إلى المجلس الموقر. لماذا يتصدى المجلس لقضايا أقل أهمية وأقل خطورة بجدية وصرامة كبيرتين، في حين أن القضية الخطيرة المتمثلة في الصراع العربي - الإسرائيلي التي تهدد أمن المنطقة برمتها لا تحظى بذلك الاهتمام، خصوصا وأن منطقة الشرق الأوسط ككل تمر بظروف عصيبة وخطيرة يعرفها الجميع؟ وإني أتطلع إلى الحصول على جواب لسؤالي هذا.

وإذا كانت هناك محاولة لسلب إرادة شعب، فإننا لا نقبل بالمساس بإرادة المجلس أو سلبها. وسنعمل على تقديم مشروع القرار الذي عرضناه على أعضاء المجلس في أقرب وقت لاعتماده. ونتطلع إلى أن يكون المجلس موحدا وصادقا في التصدي لهذه القضية بكل جدية.

نانا إفاه - أبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): بداية، اسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن أشكركم على تنظيم هذه الجلسة، وأن أعرب عن تقديري للأمين العام المساعد السيدة أنجيلا كين على إحاطتها الإعلامية المتعلقة بآخر التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن العملية العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي امتدت لأسبوع - بدعوى إيقاف إطلاق الصواريخ على إسرائيل - شأنها شأن عمليات التوغل الأخرى، أسفرت عن وقوع ضحايا بين السكان الفلسطينيين. وفي الهجوم الأخير، الذي شُنّ يوم الأربعاء، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أُبلغ عن مقتل ١٨ فلسطينياً، من بينهم ثمانية أطفال وسبع نساء، وجرح نحو ٤٠ شخصاً في بيت حانون، الواقعة في شمال قطاع غزة. إننا ندين هذا الهجوم ونعرب عن صدمتنا العميقة لإزهاق الأرواح وإتلاف الممتلكات. ونقدم مؤاساتنا وتعازينا القلبية للرئيس عباس والسلطة الفلسطينية ولأُسر الضحايا الثكلى.

لقد أثبتت النتيجة الكارثية للعملية العسكرية الأخيرة، والعمليات العسكرية الأخرى التي شُنت في الماضي، أن من المستحيل شن هجمات من هذا القبيل على منطقة مأهولة بالسكان مثل غزة دون التسبب بوفاة مدنيين أبرياء وإيذائهم، وإتلاف الممتلكات كنتيجة عرضية. وقد أحطنا علماً بالأسف الذي أعربت عنه حكومة إسرائيل حيال هذا الحادث، ونتطلع إلى نشر الاستنتاجات التي تتوصل إليها التحقيقات التي وعدت حكومة إسرائيل بإجرائها في هذه الحادثة المأساوية.

في الماضي، أدت الهجمات من هذا القبيل إلى عمليات انتقامية سببت مزيداً من الدمار وغذّت الصراع بين فلسطين وإسرائيل، دون نهاية لدورة العنف الاستفزازية المستمرة في المنطقة. ولذلك، نود اغتنام هذه الفرصة لنناشد

الشعب الفلسطيني ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب شن هجمات انتقامية ضد إسرائيل.

وينبغي أن يكون واضحاً الآن لفلسطين وإسرائيل، كلتيهما، أن إطلاق الصواريخ وتنفيذ العمليات العسكرية لم يحققا الهدف المرجو المتمثل في منع وقوع مزيد من الهجمات على أراضي أي منهما. وزادت هذه الأعمال من تصعيد الاعتداءات ومن تفاقم محنة شعبيهما. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يذكر الجانبين بالتزاماتهما، بموجب القانون الإنساني الدولي، المتعلقة بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

وفي ضوء الجو المتوتر جداً في الشرق الوسط، يجب أن يتحرك مجلس الأمن بسرعة ويطلب وقف العمليات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذا المجال، نتوقع أيضاً أن يطلب المجلس إلى الفلسطينيين وقف إطلاق الصواريخ على أهداف إسرائيلية، الذي لا بد إلا أن يؤدي إلى ضربات عسكرية.

إننا نتشاطر الرأي القائل إن العنف ليس حلاً للصراع في الشرق الأوسط، وجوهره قضية فلسطين. واتخاذ مجلس الأمن إجراء فعالاً لتحقيق وقف فوري للأعمال العدائية سيكون خطوة هامة في البحث عن حل لهذه المشكلة. ولا نعتقد أن المجتمع الدولي كرّس في الآونة الأخيرة اهتماماً كافياً لهذا الصراع الملتهب منذ وقت طويل. ولذلك، يجب أن يجتهد مجلس الأمن في العمل على حل قضية فلسطين على أساس قراراته، وعلى أساس خريطة الطريق ومبادرة السلام العربية، وتنفيذ حل الدولتين الذي تترتب عليه إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل ضمن حدود معترف بها دولياً.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيدة أنجيلا كين على إحاطتها الإعلامية. وأود أيضاً أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي ستدلي به بعد قليل ممثلة فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

أود أولاً أن أعرب عن حزن بلدي لأخبار الأحداث الرهيبة التي وقعت في الأيام الأخيرة وأودت بحياة عدد كبير من الفلسطينيين في قطاع غزة، خاصة ما حدث بالأمس في بيت حانون. وأود، باسم حكومة فرنسا، أن أتقدم بتعازينا القلبية إلى أُسر الضحايا الفلسطينيين. وتود فرنسا أن ترى الضوء وقد سُلّط قدر الإمكان على الظروف المحيطة بهذا الهجوم. ويعود للأمين العام تحديد نطاق التحقيق المستقل الذي سيجرى في نهاية المطاف. ونحن نؤيد الأمين العام في مطالبته إسرائيل بإنهاء عملياتها العسكرية في قطاع غزة فوراً.

بصورة عامة، تعرب فرنسا مجدداً عن إدانتها لإطلاق إسرائيل نيران مدفعيتها بصورة عشوائية على المناطق المأهولة بالسكان. ويجب وقف هذه الأعمال التي تعرض حياة السكان المدنيين للخطر وتشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي، خاصة اتفاقيات جنيف. وحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس لحماية مواطنيها يجب أن تمارسه في إطار الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي.

وتدين فرنسا أيضاً إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية، وكذلك دعوة بعض المجموعات الفلسطينية المسلحة إلى استئناف الهجمات الانتحارية. ويقع على عاتق السلطة الفلسطينية الحفاظ على القانون والنظام ومكافحة الإرهاب. ونعرب مجدداً عن دعمنا للجهود التي يبذلها الرئيس عباس لتعزيز توافق وطني فلسطيني في الآراء وتشكيل حكومة يجسد برنامجها السياسي مبادئ المجموعة الرباعية وعملية السلام.

وكما قال وزير الخارجية هنا في أيلول/سبتمبر، لا يوجد حل عسكري للصراع العربي الإسرائيلي. ولا يعمل العنف إلا على تغذية الشعور بالإحباط والنقمة والكراهية.

كما أنه يخاطر بجر المنطقة كلها إلى تصعيد خطير جديد. واليوم أكثر من أي وقت مضى، يجب أن يتحلى الطرفان بروح المسؤولية وأن يمتنعا عن القيام بأي عمل قد يؤدي إلى زيادة تعقيد الجهود التي تبذل للتوصل إلى حل سياسي، في وقت ينبغي أن يكون السلام والحوار هدفاً للجميع.

ويجب على المجتمع الدولي – وفي مقدمته المجموعة الرباعية – الانخراط دونما إبطاء في حل هذا الصراع، الذي لا يزال مركزياً بالنسبة للمنطقة. ويبرز التصعيد المأساوي في الأيام الأخيرة ضرورة أن تعقد المجموعة الرباعية اجتماعاً عاجلاً لمتابعة الالتزامات التي قُطعت في نيويورك في أيلول/سبتمبر، بغية إنعاش آفاق السلام. ولا يوجد بديل لإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ومستقلة وقادرة على الحياة، تعيش بسلام وأمن مع إسرائيل.

وفي ضوء عدد الضحايا المتزايد في الشهور الأخيرة المثير للقلق، نتساءل عن إمكانية إنشاء آلية لحماية السكان المدنيين. ونعتقد أننا ينبغي أن ننظر جماعياً، بالتعاون مع الأمين العام، في الخيارات الممكنة في هذا الصدد. وقد يوفر اجتماع المجموعة الرباعية القادم فرصة لذلك. وستواصل فرنسا العمل، مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، لإيجاد حل شامل وعادل ودائم على أساس قرارات مجلس الأمن، ومرجعية مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية.

السيد ماتولاى (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في إزجاء الشكر إلى السيدة أنجيلا كين، الأمين العام المساعد، على إحاطتها الإعلامية وآخر المعلومات التي قدمتها بشأن الحالة الراهنة في غزة، وإليكم أنتم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة لمناقشة التطورات الأخيرة في المنطقة، بطريقة بنَّاءة.

وتؤيد سلوفاكيا البيان الذي ستدلي به بعد قليل الممثلة الدائمة لفنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولذلك سأقصر بياني على الملاحظات التالية.

تشعر سلوفاكيا بعميق القلق لتزايد أعمال العنف التي حصلت مؤخرا في غزة وخاصة العملية العسكرية التي نفذها إسرائيل أمس والتي تثير الصدمة وأسفرت عن موت وجرح عشرات الفلسطينيين المدنيين. ونندد تنديدا شديدا بأي عمل يسبب وقوع ذلك العدد المروع من الضحايا في صفوف المدنيين، ونهيب بإسرائيل بذل جهود جادة للتحقيق في ذلك الحادث المأساوي. ولا بد من تحقيق نتائج ملموسة على نحو عاجل.

وعلى الرغم من اعتقادنا بأنه يحق لإسرائيل الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب ومن يرتكبه، إلا أن استجابتها يجب أن تكون دائما متناسبة مع الحدث، ويجب القيام بكل ما هو ممكن من أجل تفادي الخسائر في الأرواح البريئة. وفي ذلك الصدد، ندعو إسرائيل إلى اتخاذ كل التدابير الممكنة لحماية أرواح المدنيين بما يتماشى مع القانون الإنساني الدولي.

ونحث السلطة الفلسطينية أيضا على اتخاذ كل التدابير الضرورية وبذل قصارى الجهد من أجل العثور على الجندي الإسرائيلي المختطف وإطلاق سراحه، فضلا عن منع حدوث المزيد من الهجمات العسكرية والإرهابية على إسرائيل، وخاصة إطلاق الصواريخ على المراكز السكانية الإسرائيلية. ونؤيد قيادة الرئيس محمود عباس وجهوده الرامية إلى بلوغ ذلك الهدف ودعم الوحدة الوطنية بين الفلسطينيين. ويحدونا الأمل بتعاون الحكومة الفلسطينية لتحقيق ذلك الغرض.

ونلاحظ أيضا ما يبذله الرئيس عباس من جهود حثيثة لتشكيل حكومة وحدة وطنية. ونتوقع أن تلتزم تلك

الحكومة بمبادئ المجموعة الرباعية وأن ييسِّر نهجها السياسي المشاركة المبكرة في الحوار الرامي إلى التوصل إلى حل لصراع الشرق الأوسط، بالإضافة إلى مواصلة ذلك الحوار.

وننتهز هذه الفرصة لنؤكد تأييدنا لحل عادل وشامل ودائم للصراع في الشرق الأوسط استنادا إلى كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمفاوضات بين الجانبين. وتؤيد سلوفاكيا تماما حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني القائم على إنشاء دولتين. ومن أجل إحراز تقدم في تنفيذ رؤية دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلم وأمن، يتعين على كلا الطرفين قبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، والعودة إلى الحوار البنّاء واتخاذ تدابير ملموسة تستهدف بناء الثقة المتبادلة وتعزيزها.

ونحن على اقتناع بأن المجموعة الرباعية تمثل أفضل آلية للنهوض بعملية السلام وأن خريطة الطريق، بصيغة محدّثة تعكس التطورات على أرض الواقع إن أمكن، تشكل أكثر الخطط كفاءة للتوصل إلى تسوية سلمية دائمة للصراع.

وختاما، أشدد مرة أخرى على عدم وجود حل عسكري للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. والسبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للصراع يتمثل في المفاوضات السلمية.

ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يواصل مشاركته بنشاط في عملية السلام في الشرق الأوسط. بيد أنه يجب على طرفي الصراع كليهما القيام بالمزيد وإبداء الإرادة السياسية الواضحة والالتزام بإنهاء هذا الصراع الذي طال أمده، مما هدد السلم والأمن في العالم على مدى ما يزيد على نصف قرن.

ولذا أود أن أكرر قناعتنا المشتركة بضرورة تنشيط عملية السلام. وعلى الرغم من آخر موجة من أعمال العنف والقتال، نواصل اعتقادنا بوجود نافذة أمل حتى الآن للإسرائيليين والفلسطينيين لوضع عملية السلام على المسار الصحيح. ولا بد من الاستفادة من نافذة الأمل تلك باتخاذ إجراءات ملموسة وفورية تسمح بالانتقال من الاعتراف المتبادل بالحق في الوجود إلى التعايش السلمي المتبادل لدولتين لهما مقومات البقاء.

السيدة تاج (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أزجي الشكر لكم على تنظيم هذه الجلسة. وأود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في شكر السيدة أنجيلا كين على إحاطتها الإعلامية، وأن أشكر المراقب الفلسطيني والممثل الإسرائيلي على بيانيهما.

ما فتئت تنزانيا تتابع بقلق عميق المسار الكارثي الذي تنتهجه الأحداث بين إسرائيل وجيرانها، وخاصة الحالة الخطيرة في شمال غزة الناجمة عن العملية العسكرية الإسرائيلية الكبيرة الأخيرة. وندين محاصرة بلدة بيت حانون، التي أسفرت عن وقوع ضحايا عديدة في صفوف المدنيين، بمن فيهم أبرياء من النساء والأطفال، مما يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي.

ومما صدمنا بعمق قتل ١٩ مدنيا صباح أمس في غزة. إننا نتقدم بتعازينا إلى أسر الضحايا. وينبغي ألا تستخدم إسرائيل ذريعة الدفاع عن النفس في استهداف المدنيين الأبرياء. إن قتل المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال لا مبرر له ولا يمكن تحمله. ومن البديهي أن السياسات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية قد ذهبت أبعد مما ينبغي ويجب عدم السماح لها بالاستمرار. ويجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يستجيبا لذلك.

ومرة أخرى، نحث إسرائيل على وقف عدوانها على الفلسطينيين، وسحب قواتها من غزة وممارسة أقصى قدر من ضبط النفس، بما في ذلك اتخاذ كل الخطوات الممكنة لحماية المدنيين. ولقد لاحظنا أسف الحكومة الإسرائيلية وقرارها

بإجراء تحقيق، ونتطلع إلى استكمال التحقيق في وقت مبكر وإلى اتخاذ إجراءات مناسبة. ونساند كذلك الدعوة إلى إجراء تحقيق مستقل.

وتناشد تنزانيا مرة أخرى المقاتلين الفلسطينيين وقف إطلاق الصواريخ على الأهداف المدنية الإسرائيلية.

وتأتي موجة العنف الراهنة في وقت ظهور الآمال بإمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة فلسطينية بوسعها إنهاء الجمود الحالي وبناء مناخ للثقة يمكن فيه للعملية السياسية أن تنبعث من جديد. فشعب غزة لم يذق طعم السلام لوقت طويل، ولكن حالته تردت بعد الهجوم العسكري الإسرائيلي والشلل الاقتصادي الراهن.

ونكرر دعوتنا إلى بذل جهود متسقة وحاسمة لكفالة عدم إلحاق مزيد من الدمار بالهياكل الأساسية والممتلكات الفلسطينية وتقديم المساعدات الإنسانية الطارئة على جناح السرعة.

ويجب على إسرائيل وفلسطين أن تدركا كلتاهما بأن العنف الذي لا نهاية له يعقّد البحث عن إقرار السلام الدائم في المنطقة. وينبغي لهما أن تعطيا الفرصة للحوار. ونحث كذلك الرئيس عباس وقيادة حماس على استئناف محادثاتهما بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية.

ونناشد المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية، مواصلة تقديم المساعدة إلى الطرفين في العودة إلى حل يستند إلى قيام دولتين على أساس المفاوضات، بناء على الأرض مقابل السلام من أجل إنهاء الصراع، وفقا لما نص عليه العديد من قرارات الأمم المتحدة وما ورد في خريطة الطريق.

وختاما، نشكر وفد قطر على مشروع القرار الذي قام بتعميمه، الذي نستعد لمناقشته بهدف اعتماده في وقت مبكر.

السيد بولتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): على الرغم من الجو المشحون بكل العواطف، يجب أن نجري مناقشة نزيهة وعادلة للأحداث الأخيرة في غزة.

ففي غزة والمناطق المتاخمة لإسرائيل، ما برحت حكومة السلطة الفلسطينية بقيادة حماس تؤدي دورا في استمرار عدم الاستقرار والعنف. ولا يرقى شك إلى حق إسرائيل في الدفاع عن النفس والدفاع عن حياة مواطنيها.

وبتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، انسحبت القوات الإسرائيلية من معظم أراضي غزة، واستأنف الإرهابيون الفلسطينيون على الفور تقريبا إطلاق الصواريخ على إسرائيل مستهدفين المدنيين.

ونأسف عميق الأسف لسقوط الجرحى وحدوث الخسائر في الأرواح في غزة بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر في بلدة بيت حانون والمناطق المحيطة بها. ولقد شهدنا اعتذار الحكومة الإسرائيلية ونفهم أن تحقيقا قد استُهل. ويحدونا الأمل أن يستكمل بسرعة وأن تتخذ خطوات ملائمة من أجل تفادي تكرار تلك الحادثة المأساوية. ونهيب بكل الأطراف العمل مع ممارسة ضبط النفس بغية تفادي إلحاق الضرر بالمدنيين الأبرياء.

وندعو كذلك مرة أخرى إلى إطلاق سراح العريف شليط فورا وبدون شرط وكذلك إلى إطلاق سراح الجنديين التابعين لقوات الدفاع الإسرائيلية – علداد ريغيف وإيهود غولدفاسر – اللذين اختطفهما حزب الله بتاريخ ١٢ تموز/يوليه أثناء الهجمات الإرهابية عبر الخط الأزرق.

إنها مسؤولية حكومة السلطة الفلسطينية بقيادة حماس أن تمنع الإرهاب وتتخذ الخطوات الضرورية لوقف الهجمات من داخل غزة. فالتقدم نحو السلام يحتاج إلى حكومة فلسطينية تدين الإرهاب والعنف. إننا ندعو حماس

إلى القبول بمبادئ المجموعة الرباعية: التخلي عن الإرهاب، والاعتراف بإسرائيل، والقبول بالاتفاقات السابقة.

وتصريحات قيادة حماس بأن الهدنة مع إسرائيل قد انتهت، وأن الكفاح المسلح يمكن أن يستأنف، تثير الجزع. كما أن الدعوات الموجهة من الجناح العسكري لحماس إلى المسلمين في جميع أنحاء العالم لضرب الأهداف والمصالح الأمريكية ينبغي أن يدينها المجتمع الدولي.

إن المزيد من الإرهاب، سواء كان موجها ضد إسرائيل أو الولايات المتحدة أو مكتب الاتحاد الأوروبي في مدينة غزة، ليس هو الحل. ولن يمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق طموحاته. في الحقيقة، إن العكس هو الصحيح.

إنها مسؤولية حكومة السلطة الفلسطينية بقيادة حماس أن تمنع الإرهاب وتتخذ الخطوات اللازمة لوقف الهجمات وتفكيك البنية الأساسية للإرهابيين.

ولا تزال خارطة الطريق والمبادئ المتضمنة فيها الأساس الوحيد المتفق عليه، الذي يمكن التقدم على أساسه نحو هدف إنشاء دولتين.

ولقد رحبت المجموعة الرباعية بجهود رئيس السلطة الفلسطينية عباس لتشكيل حكومة ملتزمة علنا بمبادئ المجموعة الرباعية. والولايات المتحدة على استعداد لتجديد ارتباطها ومساعدتها لسلطة فلسطينية ملتزمة بالسلام ومبادئ المجموعة الرباعية.

إننا ندعم الجهود الدبلوماسية لإشراك القادة المسؤولين في مساعدة الفلسطينيين على تعزيز وإصلاح قطاعهم الأمني، ومساعدة إسرائيل والقادة الفلسطينيين في جهودهم للتلاقي معا لحل خلافاتهم.

إن الولايات المتحدة تعي تماما الاحتياجات الاقتصادية والإنسانية للشعب الفلسطيني. وإننا ماضون في العمل مع الحكومة الإسرائيلية ورئيس السلطة الفلسطينية عباس لتلبية الاحتياجات الإنسانية الماسة في الضفة الغربية وغزة، حيث تدهورت الأوضاع الإنسانية نتيجة رفض حكومة السلطة الفلسطينية بقيادة حماس إدارة الحكم بمسؤولية.

ويتطلب إحراز التقدم التزاما بالسلام من كلا طرفي الصراع. ومنذ تولت حماس السيطرة على حكومة السلطة الفلسطينية في الشتاء الماضي، فشلت فشلا ذريعا في هذا الشأن. وإننا نحث حكومة السلطة الفلسطينية على أن تنبذ الإرهاب، وتقبل بمبادئ المجموعة الرباعية وتصبح شريكا شرعيا من أجل السلام.

السيد غياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، يسر وفدي أن يشكركم على تنظيم هذه المناقشة حول الوضع في الشرق الأوسط – وهو وضع تدهور بشكل خطير في الأيام الأخيرة، كما أوضحت ذلك، بحق، البلدان والمنظمات التي دعت إلى عقد هذه الجلسة، وخاصة جامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ويؤيد وفدي البيان الذي ستدلي به كوبا لاحقا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن وفاة ١٨ شخصا، بينهم سبع نساء وثمانية أطفال في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، نتيجة عملية عسكرية إسرائيلية في بيت حانون، وتدمير البنية التحتية والممتلكات الحيوية في قطاع غزة، يُشكل تصعيدا غير مقبول للوضع هناك.

ومن المستهجن أن هذه الأحداث البالغة الخطورة وقعت بعد أن أعلنت إسرائيل عزمها على سحب قواها من بيت حانون، حيث حدثت آخر وأكثر العمليات العسكرية الإسرائيلية المفرطة في القوة وغير المتكافئة والعشوائية – كما

نراها – ردا على قيام ميليشيات فلسطينية بإطلاق صواريخ إلى داخل إسرائيل.

إن وفدي يدين بشدة هذه الأعمال العسكرية التي أدت إلى خسائر كبيرة في الأرواح بين المدنيين، وخاصة من النساء والأطفال. وإننا نطالب بإجراء تحقيق مستقل لتحديد الطرف المسؤول عن هذه الأعمال البشعة.

ونقر طبعا، مرة أخرى، بأن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها وحماية شعبها من الاعتداء عليه، لكن هذا الحق لا يعفيها من واجباتها ومسؤولياتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩. وإننا ندعو إسرائيل إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لدى تنفيذها أعمالا عسكرية في مناطق مأهولة بكثافة.

ويشعر وفدي بالقلق العميق لأن هذه الأعمال تقضي تماما على الجهود الهادفة إلى إيجاد تدابير لبناء الثقة بين طرفي الصراع. ويلاحظ بدوره أن هذه التطورات تجري في وقت تبذل الجهود لإعطاء السلطة الفلسطينية حكومة وحدة وطنية تضم فنيين – حكومة يمكنها أن تلبي المتطلبات المرتبطة بالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والتخلي عن العنف، والقبول بالاتفاقات المبرمة سابقا، ولا سيما خارطة الطريق.

ويلاحظ وفدي أيضا أن هذه التطورات الخطيرة، التي نأسف لها، تجري فيما تبذل الجهود للإفراج عن العريف جلعاد شليط، الذي تحتجزه الميليشيات الفلسطينية.

ولا حاجة بنا إلى التذكير بأن الأعمال العسكرية في الشرق الأوسط تؤدي دائما إلى نتائج عكسية. لذا، فإننا نؤكد بإصرار أن المفاوضات وحدها بين الطرفين، على أساس الآليات القائمة، بما فيها المبادرة العربية للسلام وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، هي التي ستؤدي إلى تحقيق الهدف بوجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): تؤيد اليونان تمام التأييد البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. لذا، فإن بياني سيكون موجزا.

إن الأحداث المأساوية التي وقعت مؤخرا في الأراضي الفلسطينية المحتلة جعلت اجتماعنا في مجلس الأمن اليوم حتميا. فقد شهدنا في الأشهر القليلة الماضية تدهورا مقلقا في الوضع في غزة والضفة الغربية. والأحداث الفظيعة في بيت حانون هي الأخيرة في حلقة مفرغة من العنف اللولبي، التي تؤدي – لسوء الحظ غالبا ، كما هي الحال في هذه الظروف – إلى خسارة في أرواح العديد من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال.

وفيما نعترف بواجب إسرائيل في حماية مدنييها، فإننا نتمنى التأكيد على أن أعمالها في هذا المجال يجب ألا تكون غير متناسبة أو مخالفة للقانون الدولي، بما فيه القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وإننا جميعا نراقب عودة الشرق الأوسط تدريجيا إلى وقت كنا نأمل بأنه قد أصبح وراءنا؛ فقد أملنا بأن لا يكون هناك ارتداد عن التقدم الذي تحقق. لكنه من المؤسف أن الأمر ليس كذلك بجميع المقاييس.

ويبدو أن السلام الدائم في الشرق الأوسط يقوم على افتراضات ضعيفة وهشة، هي بالتحديد سلوك الأطراف نفسها. فمسؤوليات كل من هذه الأطراف واضحة، وكذلك مسؤوليات المجتمع الدولي. ويعود إلينا جميعا أن نجد وسيلة ملائمة وفعالة للاضطلاع بهذه المسؤوليات.

وأود أن أكرر ملاحظات وزيرة خارجية بلدي حين خاطبت المجلس في أيلول/سبتمبر: ينبغي ألا ندخر أي جهد،

ولا نترك أي خيار بدون أن نستكشفه، كما ينبغي أن نستنفد جميع الإمكانات في العمل من أجل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط.

والمآسي من قبيل ما وقع في بيت حانون تجعل هذه المسؤولية واضحة بشكل مؤلم. وعلينا أن نسعى على وجه الاستعجال إلى إجراء دراسة متعمقة للخيارات المتاحة لنا، ولما يجب علينا اتخاذه من خطوات لإعادة عملية السلام إلى مسارها، حتى نرجح كفة من يتوقون فعلا إلى السلام في المنطقة، بصورة ملموسة وعملية وذات مصداقية، على كفة من يسعون إلى عرقلة جميع آفاق إحلال السلام.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): تؤيد الدانمرك البيان الذي ستدلي به ممثلة فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ها نحن نجتمع هنا مرة أخرى في هذه القاعة في أعقاب مأساة فقدان حياة الأبرياء في غزة. وها نحن ندعى مرة أخرى إلى النظر في كيفية إحياء جذوة الأمل في قلوب الشعوب في الشرق الأوسط، والتغلب على تزايد شعورها باليأس. غير أن الآفاق تبدو مرة أخرى مثبطة للهمة بصورة متزايدة.

لقد صدمت الدانمرك بأنباء أمس عن مقتل ١٩ مدنيا فلسطينيا – ١١ منهم من الأطفال – عندما أطلقت المدفعية الإسرائيلية قذائف على عدد من المنازل في بيت حانون. وأعرب باسم حكومة الدانمرك وشعبها عن أحر التعازي لأسر الضحايا والرئيس عباس.

ونرحب باعتراف إسرائيل الرسمي بأن الهجوم كان خطأ مأساويا، وتعهدها بإجراء تحقيق كامل. ونحث السلطات الإسرائيلية على استكمال التحريات بسرعة وتعميم نتائجها.

وقد شكلت مأساة أمس ذروة أيام من الأعمال العسكرية المكثفة في غزة، أودت بحياة العديد من الأبرياء وألحقت ضررا بالغا بالمنازل والبنية التحتية المدنية. ويساور الدانمرك قلق بالغ إزاء استمرار تصعيد أعمال العنف، وتستنكر إزهاق العمليات العسكرية الإسرائيلية لأرواح عدد كبير من المدنيين.

إن حق دولة ما في الدفاع عن نفسها ضد التهديدات الإرهابية لا يبرر استخدام القوة أو اتخاذ إجراء بشكل غير متكافئ وعشوائي. فالاستخدام غير المتكافئ للقوة يتنافى مع القانون الدولي الإنساني، ويتعارض مع الهدف السياسي ذاته المفترض أنه يخدمه، من خلال تغذية المزيد من مشاعر الكراهية وتأجيج الصراع.

والتسبب بمزيد من أعمال العنف ليس حلا. وعلى جميع الأطراف أن تكف عن استخدام القوة لأغراض سياسية، مما يتطلب الوقف الفوري للهجمات على إسرائيل. وأن مواصلة شن هجمات بالصواريخ على إسرائيل من الأرض الفلسطينية أمر غير مقبول ولا بد من إدانته. وعلى الحكومة الفلسطينية أن تتخذ إجراءات لضمان وقف هذه الهجمات. وفي الوقت ذاته، على إسرائيل أن تكفل أن ما تتخذه من تدابير على الأمد القصير لتعزيز أمن المدنيين الإسرائيليين يتماشى مع القانون الدولي ولا تعيق تحقيق حل دائم للصراع.

غير أنه لتمهيد السبيل إلى إحراز تقدم، يجب الإفراج فورا عن الجندي الإسرائيلي المختطف. وبالمثل، يجب الإفراج بشكل سريع عن الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل. وينبغي للأطراف الفاعلة على الصعيد الإقليمي بذل كل ما بوسعها لدعم الجهود التي قد تؤدي إلى استئناف عملية السلام.

ويتمثل التحدي الذي نواجهه في دعم القوى الملتزمة بالسعي إلى حل سياسي وتعزيزها. وذلك هو السبيل الوحيد لوقف أعمال العنف والخروج من حالة الجمود الراهنة. وعلينا الإبقاء على الرؤية المتمثلة في إقامة دولتين مستقلتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام، وفي إطار حدود معترف بها. وتشكل هذه الرؤية، في واقع الأمر، مبدأ أساسيا لخارطة الطريق. ومما لا شك فيه أن العنف الذي يشكل موضوع اجتماعنا هنا اليوم يسير بنا في اتجاه خاطئ ومقلق.

ويبدو أن انهيار السلطة الفلسطينية وحدوث الفوضى على الأرض الفلسطينية أصبحا وشيكين بشكل متزايد. والانهيار على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يكاد يتحول إلى واقع مر. والمصادمات بين الفصائل الفلسطينية لا تؤدي إلا إلى تفاقم المعاناة الإنسانية وتأجيج مشاعر اليأس. وهي لا تخدم مصالح الشعب الفلسطيني. ولهذا، نرحب بسعي الرئيس عباس إلى تعزيز الوحدة الوطنية وتشكيل حكومة فلسطينية لديها برنامج يجسد المبادئ التي وضعتها المجموعة الرباعية. ولا بد من تشكيل حكومة فلسطينية قادرة على مباشرة عملها لحكم الأراضي الفلسطينية، واعتبارها شريكا وجيها للمجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى التخفيف من قسوة الحالة الإنسانية في فلسطين، وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني، واستئناف عملية السلام. والمجتمع الدولي على استعداد لدعم حكومة من هذا القبيل.

وينبغي لإسرائيل أن تضطلع بدور حاسم لتعزيز الآفاق الاقتصادية لفلسطين. ويجب على الفور استئناف مدفوعات العائدات الضريبية والجمركية المحتجزة الآن. ويمكن توجيه تلك الإيرادات من خلال الآلية الدولية المؤقتة، التي أثبتت قدراتها على توجيه المعونة إلى الشعب الفلسطيني بصورة مباشرة. وعلاوة على ذلك، لا بد من التنفيذ الكامل والفوري لاتفاق التنقل والعبور.

وفي الختام، أود التشديد على وجوب مشاركة جميع الأطراف إذا أردنا أن تتكلل عملية السلام بالنجاح. وعلى الدول المجاورة، بما فيها سورية، أن تضطلع بأدوار بناءة، وينبغي للمجتمع الدولي، بقيادة المجموعة الرباعية، أن يكون راغبا في توفير كل ما هو مطلوب من حوافز، وأن يكون قادرا على ذلك للشروع في عملية الانتعاش.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلمت بالانكليزية): من الواضح أن المجلس يشعر بقلق بالغ إزاء مقتل مدنيين فلسطينيين في الهجمة على بيت حانون. ومن الصواب على الإطلاق أن يجتمع المجلس بشأن هذه المسألة، ونعرب عن شكرنا لقطر ولكم سيدي، على عقد هذه الجلسة.

على المستوى الشخصي، ليس هناك من لا يتأثر بمعاناة الأسر التي وصفها ممثل فلسطين بشكل مؤثر. فهي غير موجودة في هذه القاعة، غير أني أطلب إليه نقل تعازينا لأسر القتلى والجرحى.

ومن الصعب علينا، شأننا في ذلك شأن الآخرين، أن نفهم الهدف من وراء تلك الهجمة، وكيف يمكن تبريرها. ومما يدعو إلى القلق بوجه خاص أنها جرت بعد الإعلان عن نهاية العملية العسكرية. وقد أعربنا عن شواغلنا لحكومة إسرائيل. وعلى إسرائيل احترام التزامها بتفادي إلحاق الأذى بالمدنيين. ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء ارتفاع عدد الضحايا ومعاناة المدنيين في قطاع غزة بأسره. ونحن نعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، غير أننا نحثها على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس. ونشدد على أنه من المهم أن ما تقوم به إسرائيل من أعمال يجب أن يكون متناسبا ومتماشيا مع القانون الإنساني الدولي.

ونرحب بالأنباء عن فتح قوات الدفاع الإسرائيلية تحقيقا في ما حدث في بيت حانون. وقد استمعنا إلى وصف ممثل إسرائيل لهذا الحادث المأساوي. ونتطلع إلى أن تواصل إسرائيل جهودها بهمة لتحري أسباب الهجمة، وكفالة اتخاذ التدابير اللازمة للتأكد من عدم تكرار حادث من هذا القبيل، مهما كانت تلك التدابير صعبة. وإذا ثبت الجرم، فإننا نتطلع إلى محاكمة مرتكبيه وفقا للقانون.

وسنظل نناشد المقاتلين الفلسطينيين أن يوقفوا هجماتهم الصاروخية على الأهداف المدنية الإسرائيلية، فللأسر الإسرائيلية الحق أيضا في ألا تستهدف. ونطالب بإطلاق سراح العريف شليط.

وقد أشارت الأمين العام المساعد في إحاطتها الإعلامية إلى النداء الذي أطلقه قائد حركة حماس في سورية. ونعتبر أن استخدام لغة كهذه أمر غير مقبول، ونأمل أن تستخدم سورية نفوذها بصورة بناءة خدمة لقضية السلام.

ليس هناك أي تبرير لإرهاب المدنيين الأبرياء وشن الهجمات عليهم، وما من قضية سياسية تسوغه. وبينما تبذل جهود جبارة في سبيل القتل، لا يفعل إلا القليل من أجل السلام. أيريد أولئك الذين أطلقوا الصواريخ على إسرائيل تقويض جهود الرئيس عباس لتحقيق الوحدة الوطنية؟

إننا نؤيد الرئيس عباس في سعيه إلى ذلك. ومن شأن تشكيل حكومة وحدة وطنية، استنادا إلى شروط المجموعة الرباعية، أن يتيح الفرصة لانخراط المجتمع الدولي من جديد، والمملكة المتحدة تتطلع إلى العمل مع حكومة كهذه. وكما قال مساعد الأمين العام وآخرون، إن هذا الحادث بأكمله يبين الضرورة القصوى لإيجاد حل للوضع الراهن في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. ونعتقد أن خارطة الطريق هي السبيل الأفضل للسلام الدائم . وعلمت بالدعوة التي صدرت اليوم في المجلس لعقد اجتماع مبكر للمجموعة الرباعية ويسعدنا النظر في تلك الفكرة.

ولقد تم التطرق إلى الوضع في لبنان. ومرة أخرى، هناك معاناة كبيرة لدى الطرفين. وأود أن أؤكد للسيدة غولدواسير وللموجودين في قاعة المجلس إننا ملتزمون بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بما في ذلك إطلاق سراح الجنود الإسرائيليين. ونثني على جهود الأمين العام في تنفيذ ذلك القرار.

أود أن أعود إلى موضوع اللجنة الرباعية وخارطة الطريق. نحن لا نطلب من حماس تقديم تنازلات بخصوص الوضع النهائي للقضايا، بل أن تقبل إجراء مفاوضات ذات معنى، وأن تبدأ على أسس مشتركة: وبالتحديد التوصل إلى الحل القائم على أساس الدولتين من خلال الحوار والمحادثات بين طرفين يعترف كل منهما بالآخر. ونأمل أن يبذل كل جهد ممكن من أجل تحقيق هذه التسوية الشاملة عن قريب.

السيد شوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي يشعر بقلق عميق إزاء التطورات الخطيرة التي حدثت مؤخرا في قطاع غزة . فالحالة في هذه المنطقة وفي العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية ومنطقة الشرق الأوسط بأكملها عصيبة للغاية. ويتطلب العمل العاجل لتفادي المزيد من زعزعة الاستقرار. ولا بد أن تتحلى جميع الأطراف بضبط النفس وبالحكمة. وأن تدرك الوضع الخطير الذي وصلت إليه الأمور.

إن عمليات القوات الإسرائيلية في قطاع غزة قد أدت حتى الآن إلى وفاة الكثيرين من المدنيين وزادت من سوء احتمالات التوصل إلى تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين. وموسكو تشعر بقلق عميق إزاء الحادث المؤسف الذي وقع في بيت حانون في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر

٢٠٠٦. ونتقدم بتعازينا الحارة للأسر التي فقدت أحباءها. إن عمليات الجيش الإسرائيلي تتعدى إطار الهدف المعلن وهو منع إطلاق الصواريخ على إسرائيل من قطاع غزة. لكن هذا الاستخدام المفرطة للقوة أمر غير مقبول.

ومع الأسف، إن التصعيد الحالي للعنف يتم بالتحديد في الوقت الذي تقوم فيه القوى السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بمحاولة جادة لتشكيل حكومة وحدة قادرة على معالجة المشاكل الراهنة للفلسطينيين وإقامة علاقات تعاون بناءة مع إسرائيل. ووفقا للتقارير الأخيرة، فإن المحادثات بين الأطراف الفلسطينية، فتح وحماس لتشكيل الحكومة قد علقت. بالرغم ما يتسم به الوضع في أراضي السلطة الفلسطينية من تحد نأمل أن تستأنف عملية الحوار بينهما وبشكل بناء في الوقت القريب.

ويهيب الطرف الروسي مرة أخرى بقيادة السلطة الفلسطينية أن تتخذ إجراءات صارمة للسيطرة على المتطرفين ووقف الهجمات الإرهابية وإطلاق صواريخ القسام على إسرائيل لأنها تستفز رد الحكومة الإسرائيلية، وأن تفرج عن الجندي الإسرائيلي المختطف، جلعاد شاليط. ونؤيد جهود الوساطة المبذولة من اجل ذلك. وعلى جميع الأطراف والأوساط السياسية الفلسطينية أن تدرك أن الاستفزاز الذي يهدف إلى تصعيد التوتر ضار لتحقيق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني.

إن المسؤولية الكبرى عن حدوث التدهور المتزايد في الأراضي الفلسطينية وفي المنطقة بشكل عام يقع أيضا على عاتق حكومة إسرائيل. نعم، نحن لا نشك أنه من حقها أن تحمي أمن وسلامة مواطنيها. لكن لا يتحقق هذا الهدف على حساب إلحاق أفدح الأضرار بالمدنيين أو معاقبة سكان غزة الأبرياء بصورة جماعية.

إننا نرى حلا واحدا لهذه الأزمة الراهنة. وهو لا بد أن يلتزم الطرفان بوضع حد للعنف واتخاذ خطوات عاجلة من أجل استقرار الوضع واستئناف الحوار السياسي. ولا بد من بذل جهود مشتركة لتمهيد الطريق لإجراء مثل هذا الحوار دون وضع المزيد من العراقيل أمامه. لا يوجد بديل عن هذا النهج .

إن الوفد الروسي يرى أن الاجتماع الرسمي لمجلس الأمن في ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٦ سوف يتيح لنا الفرصة لنعرب عن آرائنا بشأن الجوانب الأخرى المتعلقة بالتسوية الشاملة في الشرق الأوسط.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): يعرب الوفد الصيني عن امتنانه لمساعدة الأمين العام, أنجيلا كين، على إحاطتها.

إن قذائف الدبابات الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة أدت إلى إصابة عدد كبير من المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال. إن الصين قلقة للغاية ومترعجة من هذا العمل. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنقدم أحر تعازينا وتعاطفنا مع أسر الضحايا المنكوبة. ونأمل أن تجري إسرائيل تحقيقا صادقا وجديا في الحادث وأن تنشر نتائج التحقيق في أقرب وقت لإحقاق العدالة للضحايا.

وما زالت الصين ترى أنه ينبغي حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من خلال المفاوضات السلمية. إننا ضد أي ممارسات من شأنها أن تؤجج التوتر في المنطقة أو القيام بأية أعمال عسكرية تؤذي المدنيين الابرياء. إن استخدام الجيش الإسرائيلي المفرط للقوة ما من شأنه إلا أن يؤدي إلى جعل العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية أكثر سوءا . ومن ناحية أخرى، إن إطلاق الفلسطينيين للصواريخ على الأراضي الإسرائيلية عمل غير حكيم. إننا نأمل أن تتحلى إسرائيل وفلسطين بأقصى درجات ضبط النفس، وأن

تلجآ إلى الصواب وتضعا حدا لحلقة العنف المفزعة وهكذا تتجنبان المزيد من تدهور الوضع.

وفي الفترة الأخيرة، تقوم الأطراف الرئيسية في فلسطين – فتح من منظمة التحرير الفلسطينية وحركة المقاومة الإسلامية بمناقشة تشكيل حكومة وحدة فلسطينية وكذلك تحسين العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية، وهذا مؤشر مشجع. غير أن هذا الأمل قد تبدد مرة أخرى نتيجة لتصاعد العنف.

إننا نطالب إسرائيل وفلسطين، أن يوقفا هذا الصراع الدموي وذلك لما فيه مصلحة كلا البلدين على المدى البعيد، وأن يخلقا بيئة ملائمة لاستئناف المفاوضات السياسية. ما زالت قضية الشرق الأوسط موجودة منذ نصف قرن. إنها لم تجلب المعاناة الشديدة لبلدان المنطقة فحسب بل لها أيضا مضاعفات على السلم العالمي والتنمية.

ومنذ بداية هذا العام، استمر الوضع في الأراضي الفلسطينية بالتدهور. فالصراع بين فلسطين وإسرائيل في تصاعد مستمر وغاصت عملية السلام في الشرق الأوسط في ركود عميق. وتعتقد الصين باستمرار، أن الحل الشامل والعادل لمسألة الشرق ينبغي أن يقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى مبدأ مقايضة الأرض بالسلام من خلال المفاوضات السياسية.

لقد أظهرت الحقائق السياسية على مر السنين أن قيام دولة فلسطينية تتعايش سلميا مع إسرائيل هي في صلب مصالح كل من فلسطين وإسرائيل وشعوب الشرق الأوسط. وهذا من شأنه أن يساهم في التحقيق العاجل للسلام والاستقرار في المنطقة. ونأمل أن يأتي ذلك اليوم سريعا عندما تبدي فلسطين وإسرائيل الرغبة السياسية وأن تخطوا خطوة شجاعة نحو الأمام.

والصين، كما تفعل دوما، ستنضم إلى القوى المناصرة للسلام وتواصل القيام بدور إيجابي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): إن الأرجنتين أيضا تشعر بقلق بالغ حيال الحوادث الأخيرة التي وقعت في قطاع غزة، وخاصة حيال ارتفاع الخسائر في أرواح المدنيين الأبرياء من جراء العمليات العسكرية الإسرائيلية.

وبلدي يدين إدانة قاطعة وقوية العملية العسكرية التي تم القيام بها في المناطق السكنية لبيت حانون صباح يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ونجمت عن مقتل ١٨ مدنيا فلسطينيا على الأقل، بمن فيهم ثمانية أطفال وسبع نساء. ونعرب عن تعازينا الصادقة للأسر المكلومة.

نحن نؤمن بأن هذا النوع من العمل العسكري الإسرائيلي في المناطق المأهولة بالسكان لا بد أن يتوقف فورا من الآن فصاعدا. ويقع عدد أكبر من اللازم مما يسمى بالأخطاء.

وكما ذكرنا في مناسبات سابقة، فإن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، ولكن في ممارسة هذا الحق ينبغي أن تتقيد تقيدا كاملا بأحكام القانون الإنساني الدولي في ما يتعلق بحماية السكان المدنيين، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة.

ونظرا للطابع الخطير للحوادث التي وقعت مؤخرا في بيت حانون، فإننا نؤمن بأنه ينبغي أن يجرى بشكل عاجل تحقيق مستقل ونزيه، وأن تتاح نتائج التحقيق لمجلس الأمن هذا وللمجتمع الدولي بنطاقه الأوسع.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة، من الضروري أن تمارس الأطراف أقصى درجات ضبط النفس وأن تتفادى اتخاذ أي تدابير يمكن أن تؤدي إلى زيادة أعمال العنف. وفي

الأجل القصير، نؤمن بأن من الحتمي أن تتوقف فورا الهجمات بصواريخ القسام التي تشن من قطاع غزة على الأهداف الإسرائيلية وأن تتخذ السلطة الفلسطينية التدابير اللازمة لمنع وقوع تفجيرات انتحارية جديدة أو أي هجمات أخرى على المدنيين الإسرائيليين. والتصريحات الأخيرة التي أصدرها بعض قادة حماس في هذا الصدد تشكل مصدر قلق كبير، على اقل تقدير.

وكما قلنا سابقا، فإن على إسرائيل أن توقف جميع الأنشطة العسكرية في قطاع غزة وأن تنسحب من تلك المنطقة. وبالمثل – ونكرر – ينبغي لإسرائيل أن توقف العمليات العسكرية في الضفة الغربية وأن تنهي التدابير الانفرادية التي تنشئ حقائق على أرض الواقع، مثل الأنشطة الاستيطانية وتشييد الجدار الفاصل.

ونعترف بأن ما حصل في بيت حانون قد يؤثر تأثيرا كبيرا على الأراضي الفلسطينية. وبالرغم من ذلك، يحدونا الأمل في أن تستمر المحادثات بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء هنية بشأن تشكيل حكومة للوحدة الوطنية. ويجب أن يعكس برنامجها السياسي المبادئ الثلاثة التي حددتها المجموعة الرباعية. ويحدونا الأمل، بالرغم من التصريحات المخالفة لذلك، في أن ترد قيادة حماس ردا ايجابيا على الاقتراحات التي قدمها الرئيس الفلسطيني وأن تستمر في المشاركة في حوار مفيد بغية تسوية جميع المسائل المعلقة.

كما أننا نعتبر أن الإفراج عن الجندي الإسرائيلي غيلاد شاليت ما زال يشكل أولوية قصوى. ونقدر جهود الحكومة المصرية في هذا الصدد ونعترف بهذه الجهود، ونأمل أن تؤتي أكلها. وينبغي أيضا الإفراج عن أعضاء المجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية الذين تحتجزهم إسرائيل بوصفهم سجناء.

وما زالت الحالة الإنسانية في غزة مدعاة لقلق حكومتي وبلدي. ونؤكد من جديد على أن عمليات العبور إلى غزة ومنها ينبغي أن تبقى مفتوحة وأن يتخذ كلا الطرفين تدابير لتنفيذ اتفاق التنقل والعبور، الذي تم التوقيع عليه قبل عام تقريبا. وعلى المجتمع الدولي، من جانبه، أن يكثف جهوده لتقديم الإغاثة الطارئة إلى الشعب الفلسطيني بغية تخفيف معاناته.

إن التاريخ الطويل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يظهر لنا أن العمليات العسكرية أو الأعمال الإرهابية لا تمثل الطريقة الصحيحة لتحقيق حل عادل ودائم يقوم على أساس فكرة وجود دولتين مستقلتين وذاتي سيادة تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وطريق العنف لن يؤدي سوى إلى زيادة الرفض وعدم الثقة المتبادل وتعزيز القطاعات المتطرفة.

ونحن على اقتناع كامل بأن الطريق الوحيد هو طريق مفاوضات السلام استنادا إلى قرارات هذا المجلس، ومرجعيات مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة بيروت العربية للسلام. وينبغي للمجتمع الدولي، وخاصة المجموعة الرباعية ومجلس الأمن، أن يضطلع بدور تفاعلي، بهدف مساعدة الأطراف على استئناف تلك المفاوضات وإنهاء الحلقة المفرغة في عمليات القتل والانتقام والاقتصاص التي أظلمت الشرق الأوسط في الأوقات الأخيرة.

وتتمثل مسؤوليتنا في العمل بطريقة عاجلة، وعلينا أن نقوم بهذا العمل لفائدة جميع شعوب المنطقة.

وفي ما يتعلق بمشروع القرار الذي يقوم بصياغته وفد قطر، فإننا سنقدم اقتراحاتنا، ونأمل أن يعتمد مجلس الأمن مشروع القرار.

السيد شينيو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إنني أشارك زملائي الآخرين تقديم الشكر إليكم على تنظيم هذه الجلسة، كما أشكر الأمينة العامة المساعدة للشؤون السياسية

أنجيلا كين على إحاطتها الإعلامية الشاملة بشأن آخر التطورات التي حصلت في الحالة في الشرق الأوسط.

ما زالت الحالة في الشرق الأوسط في ما يتعلق بفلسطين وإسرائيل تمثل تحديات خطيرة. وقد أعربنا عن قلقنا حيال استمرار القتال بين إسرائيل والمجموعات العسكرية الفلسطينية في غزة، فضلا عن العديد من الخسائر التي سببها القتال منذ اختطاف العريف غيلاد شاليت في نهاية حزيران/يونيه.

ونشعر بقلق بالغ من التقرير الذي يفيد بوقوع العديد من الخسائر الجديدة في بيت حانون من جراء الإجراء العسكري الإسرائيلي الذي اتخذ أمس. ونعرب عن تعازينا لأسر الضحايا. وهذا الحادث لا يمثل تطورا مثيرا للقلق فحسب، من المنظور الإنساني بل يحدث أيضا تأثيرا سياسيا سلبيا. ومن الضروري لجميع الأطراف المعنية أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس بغية تفادي المزيد من تدهور الحالة.

إن اليابان تناشد بقوة حكومة إسرائيل، بشكل خاص، أن تتفادى اتخاذ أي إجراء قد يؤدي إلى وقوع خسائر في أرواح المدنيين. كما يحدونا الأمل في أن تبذل حكومة إسرائيل جهودا جدية لتحديد أسباب الحادث ولمنع تكرار مثل ذلك الحادث المفجع، وخاصة من خلال عمل فريق التحقيق المنشأ ضمن قوات الدفاع الإسرائيلية.

ونناشد حكومة السلطة الفلسطينية اتخاذ الخطوات المناسبة للإنهاء الفوري لأعمال العنف التي ترتكبها الجماعات الفلسطينية المتطرفة، بما في ذلك الهجمات بالصواريخ على إسرائيل. كما نكرر مناشدتنا للحكومة الفلسطينية بذل كل الجهود الممكنة لتأمين الإفراج العاجل عن الجنود الإسرائيليين الذين تم اختطافهم في حزيران/يونيه.

إن السيد تاتسو آريما، المبعوث الخاص لحكومة اليابان لعملية السلام في الشرق الأوسط، موجود حاليا في الشرق الأوسط، في زيارة لإسرائيل وفلسطين وسورية. ويناشد السيد آريما إنهاء حالة المجابهة على النحو المذكور آنفا ويقوم بإجراء مشاورات بغية تشجيع الأطراف على بذل المزيد من الجهود البناءة لتعزيز السلام في الشرق الأوسط.

وتأمل اليابان بشدة أن تستمر الجهود الأخيرة لتشكيل حكومة فلسطينية. وبغية كسر حالة الجمود، نناشد الفلسطينيين إيجاد سبل للتغلب على خلافاتهم ودعم حكومة جديدة للسلطة الفلسطينية، تجدد جهودها لتحقيق التعايش والازدهار المتبادل مع إسرائيل. وإذا أوضحت السلطة الفلسطينية أنها سوف تسعى لتحقيق السلام، من خلال التفاوض السلمي مع إسرائيل، فينبغي للمجتمع الدولي عندئذ أن يؤيد هذه السياسة تأييدا فعليا. ونتوقع أن تدعم إسرائيل جهود الرئيس عباس وأن ترد عليها بالقبول، بهدف تحقيق انفراجة.

والحالة الإنسانية المتردية للفلسطينيين مدعاة للقلق العميق من جانب حكومتنا. ونؤكد مجددا أهمية أن يواصل المجتمع الدولي، بما فيه إسرائيل، تقديم المساعدة اللازمة للتصدي لهذه الحالة. وفي هذا الصدد، نشدد على أن استئناف الحكومة الإسرائيلية تحويل إيرادات الضرائب والجمارك إلى السلطة الفلسطينية في وقت قريب، والتنفيذ الكامل لاتفاق التنقل والعبور، الذي أبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أمور ذات أولوية قصوى.

ونحن من جانبنا ننفذ بإطراد تعهدنا التبرع بمبلغ ٢٥ مليون دولار على هيئة مساعدات إنسانية للشعب الفلسطيني، الذي أعلن عنه لدى زيارة رئيس الوزراء السابق جونيشيرو كويزومي لفلسطين في تموز/يوليه. وفي الوقت ذاته، نبذل جهودا لتحقيق إقامة ”ممر للسلام والرخاء“ يرمي

إلى تيسير التعايش والازدهار المتبادل في المنطقة على المدى المتوسط إلى البعيد، وذلك من خلال المشاورات فيما بين ممثلي حكومات الأطراف الأربعة المعنية، إسرائيل وفلسطين والأردن واليابان. وقد أوفدنا بعثة إلى المنطقة لدراسة الأمر ونبذل جهودا لتنفيذ هذه الخطة.

واليابان سوف تواصل تعاونها مع المجتمع الدولي في التوصل إلى تخفيف حدة التوتر واستعادة الاستقرار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سوف أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بيرو.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيدة أنجيلا كين، الأمينة العامة المساعدة للشؤون السياسية، على المعلومات القيّمة التي قدمتها للمجلس.

وقد أدانت حكومة بيرو الهجوم الذي ارتكبه أفراد قوات الدفاع الإسرائيلية صباح يوم الأربعاء، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، في منطقة بيت حانون السكنية بغزة، الذي نجم عنه مصرع مدنيين فلسطينيين، منهم ثمانية أطفال وسبع نساء. وهذا الحادث جزء من أحداث العنف الجارية في تلك المنطقة منذ الأسبوع الماضي. وإضافة إلى الضحايا بين صفوف السكان المدنيين والضرر الذي لحق بالهياكل الأساسية، فإن العمل العسكري الجاري يؤثر على عملية السلام في الشرق الأوسط ككل. وإن حق أي دولة في الدفاع عن نفسها، وفي هذه الحالة ضد الصواريخ التي تطلق بشكل مستمر وغير مقبول، لا يبرر الاستخدام غير المتناسب للقوة، مما يتعارض مع القانون الإنساني الدولي.

ويؤدي الاحتلال المستمر للأرض الفلسطينية من قِبل إسرائيل وأعمال العدوان المتكررة ضد الأهداف المدنية إلى انحسار البرنامج الوحيد الذي يمكن من خلاله الوصول إلى حل دائم، عملا بقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، والاتفاقات السابقة بين الأطراف وخريطة الطريق.

وينبغي أن تعلمنا الحرب الأخيرة في لبنان درسا عن المخاطر الكامنة في السماح باشتداد حدة الصراع نتيجة لغياب الحوار بين الأطراف، والإبطاء في تسوية المسائل الموضوعية التي يمكن أن يبنى عليها ترتيب وتسوية دائمان للخلافات.

ويجب أن نضع نصب أعيننا أن من الضروري تعزيز التماسك الداخلي للنظام السياسي في فلسطين، وأنه يجب أن يمتثل للشروط التي أعربت عنها المجموعة الرباعية. وتزيد مشاكل الحكم من صعوبة الحيلولة دون شن الهجمات من غزة، حتى وإن كانت تلك الهجمات على الأهداف الإسرائيلية غير مقبولة.

وبالمثل، فإن غياب الحكومة أدى إلى تعذر إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الذي اختطف في ٢٥ حزيران/يونيه، ووضع حد لإمدادات الأسلحة غير المشروعة إلى داخل غزة. والحالة المعقدة الراهنة تجعل من الضروري بشكل عاجل العودة إلى طريق السلام الوارد في خريطة الطريق، التي وضعتها المجموعة الرباعية، وأيدها مجلس الأمن في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣). وهذا هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن يحقق الهدف المتمثل في وجود دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وهو يستلزم إجراء حوار بين جميع الأطراف في الصراع، بالترادف، حتى لا يؤدي التراجع في مسار إلى تقويض التقدم المحرز في مسار آخر.

وتحقيقا لتلك الغاية، تحث بيرو جميع الأطراف المعنية على وضع حد لجميع أعمال العنف، والتقيد بمعايير القانون الإنساني الدولي واستئناف الحوار من أجل إحياء عملية السلام. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم تلك العملية

بشكل بنّاء تخفيفا لحدة التوتر واستعادة للاستقرار ووصولا إلى حل عادل ودائم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل كوبا.

السيد ماليركا دياث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي، سيدي، بتهنئتكم على تقلدكم رئاسة المجلس، وأرجو لكم التوفيق في مهمتكم الشاقة.

مرة أخرى، يجتمع المجلس للنظر في الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقد أفزعتنا جميعا المذبحة التي وقعت بالأمس في قطاع غزة، ونتج عنها مصرع ١٩ من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، بينهم نساء وأطفال. ويقدم وفدي خالص التعازي لأسر الضحايا.

وليس حادث الأمس في بيت حانون إلا نموذجا آخر لما يعانيه الشعب الفلسطيني لمدة طالت أكثر مما ينبغي نتيجة للاحتلال غير القانوني لأرضه من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وفي رد فوري على الأحداث التي تقع في الأرض الفلسطينية المحتلة، تقدمت حركة عدم الانحياز بطلب عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن.

وبصفتي رئيسا لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز، وباسم جميع الدول الأعضاء في الحركة، يشرفني أن أقرأ على المجلس البيان التالي عن تدهور الحالة الراهنة في الشرق الأوسط، وخاصة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد اتفق على هذا البيان مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز صباح اليوم.

(تكلم بالانكليزية)

”يعرب مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز مرة أخرى عن قلقه العميق لاستمرار تردّي الحالة على أرض الواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة الأخيرة، وخاصة نتيجة لقيام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالاستخدام المفرط والعشوائي وغير المتناسب للقوة، الذي أودى بأرواح المدنيين الفلسطينيين وألحق بهم الإصابات على نطاق واسع، بما في ذلك بين صفوف الأطفال والنساء.

”وتدين الحركة بصفة خاصة الاعتداءات العسكرية التي تشنها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في قطاع غزة، مما أدى إلى سقوط قتلى ودمار واسع النطاق للممتلكات والهياكل الأساسية الحيوية الفلسطينية. وتؤكد الحركة مجددا استمرار سريان قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٤٦ (١٩٧٩) و ١٣٢٢ (٢٠٠٠) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) و ١٤٣٥ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٥٥٣ (٢٠٠٤).

”وتؤكد الحركة ضرورة الحفاظ على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والهياكل الأساسية والممتلكات الفلسطينية.

”وتعرب الحركة عن عميق القلق إزاء تردّي الحالة الإنسانية بين صفوف الشعب الفلسطيني وتدعو إلى تقديم المساعدة الطارئة له.

”وفي ضوء الحالة الراهنة، تحث الحركة مجلس الأمن على النهوض بمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين، وذلك باتخاذ التدابير التالية:

”مطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف عدوانها على السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها

القدس الشرقية، فوراً وسحب قواهّا حالا من داخل قطاع غزة إلى مواقع ما قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛

''الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني؛

''الدعوة أيضاً إلى تشكيل قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة وإرسالها للإشراف على وقف إطلاق النار؛

''دعوة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى أن تتقيد تقيداً صارماً بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

''وفي ذلك الصدد، تدعو الحركة المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية، إلى اتخاذ خطوات فورية، بما في ذلك تدابير لبناء الثقة بين الأطراف، بهدف استئناف مفاوضات السلام واستئناف العملية السلمية.

''وستبقي الحركة هذه المسألة المهمة قيد نظرها''.

(تكلم بالإسبانية)

وهكذا ينتهي بيان مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز، الذي سيوزع بعد وقت قصير باعتباره وثيقة رسمية للجمعية العامة ومجلس الأمن.

وأود أن أختتم كلمتي بدعوة جميع أعضاء مجلس الأمن إلى تأييد مشروع القرار الذي قدمه وفد قطر نيابة عن أعضاء المجموعة العربية. ونأمل أن يتمكن المجلس من اتخاذ إجراء دون إبطاء، بما يتماشى مع مسؤولياته المهمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فنلندا.

السيدة لينتونين (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان التالية - ألبانيا وبلغاريا وكرواتيا وأيسلندا وليختنشتاين ومولدوفا وجمهورية الجبل الأسود ورومانيا وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا وأوكرانيا.

إن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق عميق إزاء تصاعد العنف في غزة والضفة الغربية. ونحن نشعر بالصدمة، على وجه الخصوص، إزاء عدد الوفيات والإصابات الكبير بين المدنيين نتيجة قصف قوات الدفاع الإسرائيلية لبيت حانون يوم الأربعاء. ونأسف بشدة للعدد المتزايد من الضحايا المدنيين، وعدد كبير منهم من الأطفال، وكذلك تدمير المنازل وغيرها من البنى التحتية المدنية.

ولئن كنا نعترف بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن نفسها، فنحن نحث إسرائيل على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، ونؤكد أن أي إجراء تقدم عليه ينبغي ألا يكون غير متناسب أو مناقضاً للقانون الإنساني الدولي. وندعو إسرائيل إلى إنهاء توغلها في غزة. ولا بد من تخفيف الظروف الإنسانية للشعب الفلسطيني بصورة عاجلة.

كما يدعو الاتحاد الأوروبي القيادة الفلسطينية إلى وضع حد لإطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية. ولن يؤدي تدهور الحالة إلا إلى تفاقم الظروف الخطيرة في المنطقة، حيث توجد حاجة ملحة إلى العودة إلى عملية سلام شاملة ذات منظور سياسي واضح.

لقد آن الأوان لكي تضطلع جميع الأطراف بمسؤولياهّا. ويتعين وضع نهاية للمأزق الحالي على وجه السرعة ويجب بدء عملية حوار.

ولتحقيق ذلك، لابد من إنهاء العنف فوراً. ويجب إعطاء عملية المصالحة بين الفلسطينيين فرصة. ونحث الفلسطينيين على مواصلة جهودهم لتشكيل حكومة وحدة وطنية ذات منهاج يجسد مبادئ المجموعة الرباعية ويتيح المشاركة المبكرة فيها.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً عزمه على الإسهام بصورة نشطة في العمل داخل المجموعة الرباعية لإعادة عملية سلام الشرق الأوسط إلى مسارها بصورة عاجلة بغية إحراز تقدم نحو تسوية شاملة على أساس خارطة الطريق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والالتزامات التي قُدمت في شرم الشيخ في عام ٢٠٠٥. ويجب على المجتمع الدولي تقديم دعمه الكامل إلى الأطراف في ذلك الصدد.

ويؤكد هذا العنف الرهيب مرة أخرى أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري أو انفرادي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. والسبيل الوحيد للمضي قدماً بالنسبة لإسرائيل والفلسطينيين هو التفاوض بشأن حل عملي يستند إلى قيام دولتين. وثمة واجب واضح إذ على جميع الأطراف أن تعمل الآن لإنعاش عملية سلام ذات مصداقية وتفادي المزيد من المآسي مثل تلك التي شهدناها في بيت حانون.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد الصايدي (اليمن): لقد فوجئ العالم فجر يوم الأربعاء ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ومعه من بقي من أهالي بيت حانون في فلسطين، ليفتح الجميع أعينهم على مناظر لأشلاء متناثرة ومنازل تحولت إلى أطلال وساحات مليئة بالدماء تسبح فيها بقايا أجسام آدمية ممزقة لأطفال ومسنين ونساء، لوحة سيريالية مقززة ومفجعة ومؤلمة، يمقتها ويرفضها كل إنسان سوي، رسمتها عملية (غيوم الخريف) التي أمطرت القريتين بقذائف أطلقتها مدفعية قوات الاحتلال الإسرائيلية على المناطق السكنية المأهولة بالسكان المدنيين من المسنين والنساء والأطفال والأبرياء العزل. إنها حقا جريمة حرب بشعة ليس في حق الفلسطينيين وحسب، ولكن في حق الإنسانية جمعاء وعمل همجي لا يتسق بأي حال من الأحوال مع أي مبرر منطقي معقول أو مسوغ قانوني، سوى الرغبة في استمرار إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال بمواصلة حرب إبادة منظمة تستهدف البشر والشجر وكل ما يتصل بالحياة. والسؤال هو: هل سيقف المجتمع الدولي أمام هذه المجازر الوحشية موقف المتفرج؟

إن الجمهورية اليمنية، إذ تعرب عن قلقها العميق وإدانتها الشديدة لهذه الأعمال الوحشية، لتدعو جميع أعضاء الأسرة الدولية ومجلس الأمن إلى الوقوف بحزم ضد إرهاب الدولة الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلية ووقف الانتهاكات المستمرة الصادرة عنها ضد حق الشعب الفلسطيني الذي يعاني ويتعرض لكل أنواع العسف والجور والظلم والقهر والتنكيل على مدى أكثر من نصف قرن من الزمن. وهي ترى أن عدم قيام المجلس باتخاذ تدابير عملية رادعة تحول دون تكرار العدوان من شأنه أن يؤدي إلى تأجيج الأوضاع الملتهبة في المنطقة ويعمل على توسيع دائرة العنف فيها.

كما أن التلكؤ في الإقدام على اتخاذ خطوات حاسمة تكفل إسكات أصوات الدبابات والمدفعية والمروحيات والطائرات العسكرية الإسرائيلية التي تستهدف شعبا أعزل أسيرا يعيش في سجن مفتوح ويئن تحت وطأة الفاقة والعوز وتردي الأوضاع المعيشية جراء حصارين، حصار فرضته عليه منذ أمد غير قصير سلطات الاحتلال التي لا تقيم وزنا ولا تلتفت إلى أي معيار من المعايير الأخلاقية التي حثت عليها الشرائع والمواثيق الدولية، وحصار دولي آخر ضاعف

مـن حـالات البـؤس وزاد مـن حجـم المعانـاة بعـد إجـراء الانتخابات الفلسطينية أوائل العام الجاري.

إن استمرار تـردي الأوضـاع وبقاءهـا علـى مـا هـي عليـه مـن شـأنه أن يـوفر بيئـة خـصبة للتطـرف والإرهـاب ويـضعف صـوت الحكمـة والتعقـل والاعتـدال ويـدفع باتجـاه الفوضى وعدم الاستقرار وينذر بعواقب وخيمة.

لـذلك، فـإن بلـدي يـرى أنـه بـات مـن الأهميـة بمكـان قيام المجلس الموقر، المكلف واجب الحفاظ على الأمـن والـسلم الـدوليين، باتخـاذ قـرار ملـزم يـدعو إلى وقـف إطـلاق النـار وإرسال قوات مراقبة دولية للتأكد من سريانه وحماية المـدنيين الفلـسطينيين والقيـام بجهـد سياسـي جـاد يعيـد الأطـراف إلى مائـدة التفـاوض، وفقـا للقـرارات الدوليـة والمبـادرة العربيـة والاتفاقات الثنائية التي تم التوصل إليها.

السيد عبد العزيز (مصر): ينعقد مجلس الأمـن اليـوم في وقت تشهد الأراضي الفلسطينية تصعيدا متواصلا مـن قبـل قـوات الاحـتلال الإسـرائيلي واشـتدادا للهجمـة العـسكرية الإســرائيلية علــى قطــاع غــزة. فقــد ســقط بــالأمس في بيـت حـانون بـشمال القطـاع عـشرات القتلـى والجرحـى مـن المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال، في انتهاك صـريح مـن جانب إسرائيل لجميع القوانين والأعراف الدولية، ولالتزاماهتـا كسلطة احتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، مما يـشكك في مـدى مـصداقية التزامهـا بهـدف التوصـل للـسلام العـادل والـشامل في منطقـة الـشرق الأوسـط وعلـى أسـاس الـشرعية الدولية، بعيدا عن سياسات فرض الأمر الواقع.

فمـا سبق أن حـذر منـه وزراء خارجيـة دول جامعـة الــدول العربيــة في جلــسة مجلــس الأمــن الوزاريــة يــوم ٢١ أيلـول/سـبتمبر مـن تـدهور في الوضـع علـى الأرض بـات الآن أمرا واقعا، وساهم في ذلك غياب مجلس الأمن وتقاعسه عن ممارسة مسؤولياته في مجال صـون الـسلم والأمـن الـدوليين وفي تعزيـز الإشـراف الـدولي علـى عمليـة الـسلام، علـى نحـو يوقـف تـدهور الأوضـاع ويحـد مـن احتمـالات التـصعيد في المنطقـة. ومـن هنـا، بـات علـى مجلـس الأمـن أن يتحـرك، وأن يكـف عـن غـض الطـرف عـن انتـهاكات إسـرائيل وممارسـاهتا غير المشروعة في الأراضـي المحتلـة، خاصـة قطـاع غـزة، الـذي تتواصـل فيـه عمليـات القتـل والحـصار والإغـلاق دون رادع وذلك لوقف إراقة دماء الأبرياء من المدنيين العزل.

لقـد أثبتـت أحـداث الـشهور الأخـيرة في فلـسطين ولبنان فشل سياسة العنف ومحاولات فرض الحلول الأحادية، كمـا أكـدت أن الحـل الوحيـد لـن يتـأتى إلا علـى مائـدة المفاوضات كوسيلة وحيدة لتحقيق الأمن وإنجاز الـسلام بـين العـرب وإسـرائيل. وعليـه، فـإن مجـرد إدانـة العـدوان لم يعـد بـالأمر الكـافي لكـي تلتـزم إسـرائيل وتتوقـف عـن اعتـداءاهتا. ولـذا، فـإن المجتمـع الـدولي عليـه أن يتبنى موقفـا حازمـا يـضع حدا لما يجـري مـن مأسـاة سياسـية وإنـسانية، ويـوفر الأسـس والـضمانات اللازمـة لعـدم تكـرار مـا نـشهده مـن اسـتهتار مـستمر بقـرارات الأمـم المتحـدة وقواعـد القـانون الـدولي وخريطة الطريق، وبـدور المجموعـة الرباعيـة الدوليـة. وفي هـذا السياق، لا بد من اتخاذ الإجراءات العاجلة التالية:

أولا، قيام إسرائيل بصفتها سلطة الاحتلال بـالتوقف فورا عـن اعتـداءاهتا تجـاه الـشعب الفلـسطيني الأعـزل، ووقـف عمليـات القتـل الـتي يتعـرض لهـا المـدنيون في الأراضـي المحتلـة، وانسحاهبا من المناطق التي دخلتها في قطـاع غـزة والعـودة إلى حدود ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

ثانيـا، قيـام إسـرائيل بفـك الحـصار المفـروض علـى المنـاطق الفلـسطينية واتخـاذ إجـراءات محـددة لبنـاء الثقـة، في مقدمتـها وقـف اسـتهداف المـدنيين وجميـع أشـكال العنـف والعقاب الجماعي، ومعالجة الأوضـاع الإنـسانية المتـدهورة في غزة والضفة الغربية، والتوقف عن بناء الجدار العـازل، وتنفيـذ

اتفاقية الحركة والعبور لتسهيل حرية التنقل للفلسطينيين والسماح باستمرار تقديم الدعم الإنساني الدولي لهم.

ثالثا، ابتعاد إسرائيل عن الإجراءات أحادية الجانب التي تسهم في إطالة أمد التراع وتحول دون التوصل إلى تسوية نهائية، على أن يتواكب ذلك مع تحرك جاد لبناء الثقة واستئناف المفاوضات في إطار متزامن، مع التزامات موازية من الجانب الفلسطيني بوقف إطلاق الصواريخ من داخل الأراضي الفلسطينية باتجاه إسرائيل وبالتزامن مع وقف الجانب الإسرائيلي لعملياته العسكرية.

رابعا، ضرورة تهيئة المناخ المناسب للعودة إلى المفاوضات، وذلك من خلال الإفراج عن الجندي الإسرائيلي المختطف والإفراج بالمقابل عن الأسرى والمسؤولين والنواب الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل، أخذا في الحسبان ما تمثله هذه الخطوة من أهمية على طريق تحقيق التهدئة.

خامسا، قيام مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته التي تخلى عنها والتوصل إلى وقف فوري ومتبادل لإطلاق النار بين الجانبين، وتحت رقابة آلية دولية يتم إنشاؤها تحت إشراف مجلس الأمن لضمان استمرار توقف العمليات القتالية وعدم عودة إسرائيل إلى ممارستها ضد المدنيين الفلسطينيين.

سادسا، التحقيق في ممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتحميلها المسؤولية جنائيا عن الأضرار التي نجمت عن عدوانها، حتى تدرك إسرائيل أنه لن يمكنها المضي في انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني واحتلال أرضه دون حساب.

سابعا، قيام المجتمع الدولي، ممثلا بمجلس الأمن وأعضاء المجموعة الرباعية، بالتحرك الفوري واتخاذ خطوات فعالة للتعامل مع القضية الفلسطينية ومعالجة الوضع المتدهور في الشرق الأوسط، وعدم الاكتفاء بإطلاق البيانات والتصريحات التي لا تعبر عن مواقف حازمة في مواجهة تلك الانتهاكات الصارخة.

ختاما، إننا ندين العدوان الذي لا يمكن تبريره تحت أي مسمى أو حجة. ونكرر دعوتنا لإسرائيل بالتوقف عن محاولات استخدام القوة لفرض الأمر الواقع، ونطالبها بالعودة إلى مائدة المفاوضات، كما نكرر دعوتنا لمجلس الأمن والمجموعة الرباعية وأعضاء الأمم المتحدة كافة للعمل الجاد من أجل إنهاء الاحتلال وإرساء دعائم السلام في منطقة الشرق الأوسط، التي طالما عانت من التراعات. ونؤكد أن الدول العربية بمبادرتها للسلام عام ٢٠٠٢ قد عبرت عن موقف قوي، ما زال ينتظر الدعم والتأييد من جانب مجلس الأمن، وينتظر ترجمته إلى مبادرات وإجراءات عملية تحقق ما تتطلع إليه شعوب المنطقة بكاملها من أمن وسلام واستقرار.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية): أضم صوتي إلى صوت من سبقني في تهنئتكم، السيد الرئيس، برئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأنا على ثقة بأنكم ستوجهون أعمال المجلس بكل حكمة واقتدار. كما أشكركم ومجلس الأمن على الاستجابة السريعة لعقد هذا الاجتماع. وأود أن أعرب عن الشكر والتقدير لسلفكم الممثل الدائم لليابان، لإدارته الحكيمة والمتميزة لأعمال المجلس في الشهر المنصرم.

ويؤيد وفد المملكة العربية السعودية البيانات التي أدلت بها وفود كل من قطر نيابة عن المجموعة العربية، وكوبا نيابة عن حركة عدم الانحياز، وأذربيجان نيابة عن المجموعة الإسلامية.

مرة أخرى تؤكد إسرائيل بالمجازر التي ارتكبتها في قطاع غزة على طبيعتها الدموية ومنهجها اللاإنساني. لقد ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلية بالأمس مذبحة جديدة في بيت حانون ذهب ضحيتها عشرات المدنيين أغلبهم من النساء والأطفال. لقد أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية على ستة منازل ١١ قذيفة من الدبابات المتمركزة على أطراف البلدة التي انسحبت منها أول أمس وحاصرتها من الخارج. وباغتت قذائف الغدر الإسرائيلية الناس وهم نيام صباح أمس فمزقت أشلاءهم وألقت بها في الطرقات والشوارع وسالت الدماء غزيرة واختلطت بتراب الأرض الفلسطينية.

إن العدوان الهمجي الإسرائيلي لا يمكن تبريره بأنه من قبيل الدفاع عن النفس. إنه انتقام غير مبرر. وليس في الميثاق أي ذكر لمفهوم الانتقام وهو عدوان لا يجيزه القانون الدولي وحتى أولئك القلة الذين قد يجيزون الانتقام كوسيلة ردع اشترطوا أن يكون رد الفعل متناسبا مع الجرم الأول.

إن الاستخدام المفرط وغير المتوازن للقوة العسكرية الإسرائيلية والممارسات اللاإنسانية لقوات الاحتلال الإسرائيلية تأتي في سياق منهج القمع والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني المحتلة أرضه والمغتصبة حقوقه. إن ما تقوم به إسرائيل من هجوم وحشي وهمجي على المدنيين الفلسطينيين وقتلهم الأطفال والنساء والشيوخ والعجزة أمر مخالف لجميع القوانين والأعراف الدولية وانتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي، وخرق فاضح للأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

لقد خلقت إسرائيل بيئة موت داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. خلقت حالة من تساوي الحياة والموت لدى الكثيرين. ولأنه لا يوجد في الأفق ما يبعث الأمل في نفوس الفلسطينيين وينبئ بعملية سياسية بديلة لعملية السلام التي قتلتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ولتجاهل القوى النافذة وعدم تدخلها لوقف النزيف الدموي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، سيظل الصراع القائم في المنطقة يولد صراعات أخرى بعد أن ساد الشعور بالإحباط وغاب الأمل لدى الفلسطينيين في مستقبل أفضل وانعدمت مواردهم المعيشية وافتقدوا الكرامة البشرية. كل ذلك لن ينتج عنه إلا نشوء أجيال ناقمة كارهة محبطة تتحمل مسؤولياتها إسرائيل.

إن تراخي المجتمع الدولي، وتغاضي مجلس الأمن عن ارتكاب إسرائيل مجزرة بعد أخرى، والسماح للعدوان والاحتلال أن يحلا مكان العدالة والقانون أمور هي من أسباب استمرار الصراع العربي الإسرائيلي، وتشجع إسرائيل على إنكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وتُعرب المملكة العربية السعودية عن استنكارها وإدانتها للمجزرة التي ارتكبتها إسرائيل أمس في بلدة بيت حانون ومناطق أخرى في فلسطين والتي راح ضحيتها العشرات من القتلى والجرحى من الأطفال والنساء والمدنيين الأبرياء. وتجدد المملكة العربية السعودية دعوتها المجتمع الدولي إلى التحرك السريع لوضع حد لتلك الاعتداءات على الفلسطينيين الأبرياء وإحياء عملية السلام وفق خطة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية. وتحذر المملكة العربية السعودية من العواقب الوخيمة في ظل استمرار هذا العدوان على مسيرة السلام، وتؤكد أن الحاجة باتت ملحة لعقد مؤتمر دولي تحضره جميع الأطراف لوضع حد لهذه المجزرة البشعة وحماية الشعب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

الآنسة زيادة (لبنان): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر السيدة أنجيلا كين على إحاطتها الإعلامية لنا حول تطور الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وكأن حصار غزة الجوي والبحري والأرضي لا يكفي، وكأنه لا يكفي أن يكون ما سُمي بالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة الصيف الماضي مجرد عذر لجعل غزة كلها سجنا للشعب الفلسطيني، وكأن الاعتداءات اليومية والمتكررة على الفلسطينيين الأبرياء لا تكفي، وكأن تحول مشاهد القتل والدم الفلسطيني صورا معتادة على شاشات العالم لا يكفي، وكأن كل ذلك لا يكفي حتى تُطلق إسرائيل عملية عسكرية جديدة تستترف فيها من جديد دماء الأطفال والنساء والشيوخ وتمعن في اغتيال أي أمل بالسلام والعيش الكريم لشعب بأكمله.

إن كلمات الإدانة لم تعد بمستوى الحدث، ولا يجوز بعد للمجتمع الدولي عامة، وللمجلس خاصة، أن يقف موقف المتفرج على هذه المأساة الممتدة والمتمادية. فالممارسات العدوانية الإسرائيلية، وسقوط الضحايا الفلسطينيين بالعشرات، وإطلاق النار على مظاهرة سلمية للنساء الفلسطينيات، وأخيرا ارتكاب مجزرة بيت حانون، واستعمال الأسلحة المحرمة دوليا وتدمير البُنى التحتية للشعب الفلسطيني، كل ذلك وسواه يستدعي استنفار المخزون الإنساني والحضاري من شرائع وقوانين ومعاهدات ونظم أخلاقية لوقفه.

أمام ما يجري، لا بد من القول وإعادة التأكيد على ضرورة الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي، وضرورة تحرك مجلس الأمن باتجاه اتخاذ قرار يفرض على إسرائيل إنهاء أعمالها العسكرية وتأمين آلية لضمان هذا الوقف وإنشاء لجنة تحقيق في مجزرة بيت حانون. إن تحرككم هذا لا يعيق عمل الرباعية الدولية، بل هو يكمله ويسهم في إعطاء دفع ومصداقية لسعي المجتمع الدولي إلى وضع حد للمجازر اليومية الإسرائيلية وقد يفتح كوة تسمح بالطرح الجدي لمشروع السلام في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط بأسرها.

إن الإيجابية التي تسود الجنوب اللبناني على أثر اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ناتجة أولا، عن دعم المجتمع الدولي، وثانيا، عن الالتزام الكامل للحكومة اللبنانية بكل الواجبات الملقاة على عاتقها، حيث تم نشر الجيش اللبناني في الجنوب. وقد وصف الممثل الشخصي للأمين العام هذا التعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) بالممتاز. ونشرت الحكومة اللبنانية ٦٠٠ ٨ جندي على طول الحدود اللبنانية لتعزيز آليات المراقبة. كما نفت الحكومة اللبنانية مرارا وتكرارا الادعاءات الإسرائيلية بحدوث عمليات تهريب للأسلحة.

ولا يجوز بأي شكل من الأشكال اختصار القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بحيث يعني إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين. إن هدف هذا القرار، في الأساس، هو وقف الأعمال العدائية ضد بلدي لبنان. وكان الهدف منه مساعدة الحكومة اللبنانية على بسط سلطتها وسيادتها على كامل أراضيها. هذه السيادة التي تمعن إسرائيل في انتهاكها يوميا من خلال الخرق المستمر للأجواء اللبنانية.

وكأن ذلك لا يكفي، إذ حلقت الطائرات الحربية الإسرائيلية على علو منخفض فوق السفن الألمانية والفرنسية، متجاوزة الالتزامات الملقاة على عاتقها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ومنتقصة من دور وسلطة قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل). القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

مسؤولية مشتركة ملقاة على عاتق الجميع. لذلك، ومن منبركم هذا، ندعو الجانب الإسرائيلي إلى الالتزام به وتحمل مسؤولياته أمام المجتمع الدولي.

وإننا، إذ نحيي صمود الشعب الفلسطيني وتمسكه بأرضه في مواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية التي تسعى لقتله وإلغائه في كل يوم وكل لحظة، نتساءل عما إذا كان أوان السلام قد جاء. فمؤتمر مدريد والقرارات الدولية ذات الصلة والمبادرة العربية التي أقرت في بيروت عام ٢٠٠٢، كلها أسس صالحة لبناء السلام العادل والشامل والدائم الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة. ونأمل أن يعمد المجلس إلى إعادة إطلاقه تعزيزا للسلم والأمن الدوليين وإسهاما منه في بناء مستقبل زاهر بعيد عن التطرف لأجيال المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل ماليزيا.

السيد حميدون (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز، والبيان الذي سيدلي به ممثل أذربيجان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

ويؤيد وفدي أيضاً البيان الذي أدلى به ممثل القطر باسم مجموعة الدول العربية، والبيان الذي أدلى به المراقب الدائم عن فلسطين. ويود وفدي أن يتوسع في الحديث عن نقطة تناولتها البيانات المذكور ة بإيجاز، وهي على وجه التحديد: إنشاء قوة مراقبة أو قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة ونشرها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن إنشاء قوة مراقبة أو قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة ونشرها في الأراضي الفلسطينية المحتلة اقتراح ما فتئ معروضاً على المجلس لمدة أربعة عقود تقريباً. وفي ظل الظروف الراهنة التي تتسم بتوتر شديد، يعتقد وفدي أن ما من شيء سوى الفصل بين الطرفين بالقوة يستطيع أن يوفر السلام والأمن اللازمين المؤديان إلى استئناف المفاوضات التي تهدف إلى تحقيق تسوية سياسية.

منذ مدة طويلة، حثت ماليزيا، بالإضافة إلى بلدان أخرى، مجلس الأمن على إنشاء آلية حماية دولية قوية تفصل بين الطرفين، يكون لها تأثير فوري يتمثل في نزع فتيل الوضع المتفجر ميدانياً وغرس الثقة بين الجانبين. ولذلك، يحث وفدي مرة أخرى نشر قوة حماية دولية قوية دون مزيد من التأخير. إذ لا نستطيع تحمل تسارع دوامة العنف إلى حد يخرجها عن نطاق السيطرة أو السماح بأن يظل هذا الصراع بدون حل إلى ما لا نهاية.

إن مجلس الأمن يعرف جيداً تفاصيل هذا الاقتراح المتعلق بإنشاء قوة للأمم المتحدة، الذي أوصى به أيضاً الأمين العام. للأسف، قاوم المجلس النداءات المتكررة التي وجّهت إليه في الماضي للنظر في هذا الاقتراح. ونتيجة لذلك، فإن آلاف المدنيين الفلسطينيين العزّل، بمن فيهم النساء والأطفال، قُتلوا وجرحوا ودُمِّرت ممتلكاتهم وبناهم التحتية، وسيظلون عرضة للقتل والإصابة وتدمير الممتلكات والبنى التحتية نتيجة للأعمال العدوانية الإسرائيلية التي لا تتوقف والاستعمال المفرط والعشوائي للقوة من جانب إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، على نحو معتاد.

وفي الرد على الاحتلال والعدوان، أدت تصرفات الفلسطينيين المتشددين خطأً إلى وقوع ضحايا مدنيين إسرائيليين وإلى تدمير ممتلكاتهم. وإذا كانت هذه الأعمال تعتبر مشروعة في ظل هذه الظروف، فإني أخشى أن نكون قد عدنا إلى عصور الظلام التي عاشها أجدادنا والتي ولّت منذ مدة طويلة. وأعضاء المجلس، المتقاعسون عن تحمل مسؤولياتهم بموجب الميثاق، يبدون وهم جالسون هنا في هذه

الغرفة وكأنهم يؤيدون جرائم الحرب تلك والجرائم ضد الإنسانية.

ولا يزال وفدي يعترف بأهمية الدور الدبلوماسي للمجموعة الرباعية. كما أن خريطة الطريق والحل المتوخى فيها القائم على إنشاء دولتين، من بين أشياء أخرى، وفَّرا أملاً حقيقياً في تحقيق السلام. وفي ظل الظروف الراهنة على الأرض والتدهور المطرد في الحالة ككل في المنطقة، يبدو أن خريطة الطريق التي مضى على وضعها ثلاث سنوات قضت عليها عمداً قوة أقوى من المجموعة الرباعية. ويبدو أيضاً أن خريطة الطريق ليست سوى ورقة، شأنها شأن قرارات المجلس المتعلقة بقضية فلسطين – ممتازة في جوهرها ولكنها سيئة في التنفيذ.

مرة أخرى، يناشد وفدي المجلس تحمل مسؤولياته التي يمليها عليه الميثاق من أجل الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، ومن أجل السلم والأمن في المنطقة وفي العالم بأسره، ومن أجل الإنسانية. وبينما تبذل جهود جدية لإنعاش عملية السلام في الشرق الأوسط، فإن إنشاء قوة للأمم المتحدة ونشرها دون تأخير في الأراضي الفلسطينية المحتلة خيار ينبغي أن ينظر فيه المجلس بجدية.

ويأمل وفدي في ذلك الصدد أن يكون مشروع القرار الذي سيقدمه في الوقت المناسب وفد قطر باسم منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية هو الأساس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يزال يوجد عدد من المتكلمين على قائمتي لهذه الجلسة. لذلك أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/ ١٥.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.